نوفمبر 2017 | العدد 54

دراسات تنموية

تجارب تنموية رائدة – ماليزيا نموذجا

د. فيصل المناور
د. عبدالحليم شاهين

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً

إعداد

د. فيصل المناور
د. عبدالحليم شاهين

العدد (54) نوفمبر 2017

المحتويات

المقدمة 9

أولاً: الجانب الاقتصادي للتجربة التنموية في ماليزيا 10

ثانياً: الجانب الاجتماعي للتجربة التنموية في ماليزيا
(التكوين العرقي للمجتمع الماليزي) 21

ثالثاً: الجانب السياسي والإداري للتجربة التنموية الماليزية 26

رابعاً: الخاتمة 37

خامساً: الملاحق 45

المراجع 46

تقديم

تعتبر التجربة التنموية في ماليزيا واحدة من أهم التجارب التنموية في العصر الحديث، حيث استطاعت من خلال سياساتها التنموية تحقيق معدلات نمو أبهرت بها الخبراء الاقتصاديين والعالم أجمع. كما قدمت نموذجاً مبهراً أيضاً في قدرتها على إدارة الأزمة المالية التي عصفت بها في عام ١٩٩٧ والتي كانت تهدد منجزات التنمية الاقتصادية في ماليزيا برمتها.

هذا، ويقدم النموذج التنموي الماليزي دروساً بالغة الأهمية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة في أسلوب إدارة المجتمع متعدد الأعراق والأديان، الأمر الذي أدى إلى إرساء قيم مجتمعية هامة كالتسامح ونبذ العنف والتعايش السلمي والإندماج المجتمعي، والتي ساهمت بدورها في تعزيز حالة التماسك الاجتماعي في ماليزيا.

كما تمتعت ماليزيا باستقرار سياسي كان عاملاً رئيسياً في نجاح نموذجها التنموي، وذلك بفضل استقرار المؤسسات وكفاءة وفعالية الأداء التي كانت تتمتع به. مما ساهم في تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والمساواة واللذان يعتبران من أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي.

وعلى هذا الأساس، جاءت هذه الدراسة لتستعرض هذه التجربة (الماليزية) من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في نجاح النموذج التنموي الماليزي، والتي جعلت منه أيضاً نموذجاً رائداً في مجال التنمية على المستوى العالمي.

المعهد العربي للتخطيط

المقدمة

كانت التجارب التنموية الآسيوية موضع اهتمام العديد من الدول النامية وبخاصة الدول العربية، والتي عكفت مؤسساتها المختلفة على دراسة تلك التجارب واستخلاص ما يمكن تطبيقه، وتعد التجربة التنموية في ماليزيا واحده من أهم التجارب الجديرة بالدراسة، والتي يمكن السير على خطاها للنهوض وتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. كما تعد من بين الدول الإسلامية القليلة التي حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات كبيرة على مستوى التنمية البشرية والاقتصادية وأصبحت الدولة الصناعية الأولى بين مختلف الدول الإسلامية، وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة، وتنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدماً ملحوظاً في مجالات "مكافحة الفساد، والفقر، والبطالة، وتخفيض المديونية العامة، وتحسين نوعية الحياة".

ويقدم النموذج الماليزي للتنمية دروساً بالغة الأهمية للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. في إطار مجتمع يتسم بتعدد الأعراق والأديان، وكذلك أسلوب التفاعل الماليزي الذي يتصف بالحذر مع ظاهرة العولمة وما حققته من إيجابيات على مستوى التنمية. هذا، وقد حققت ماليزيا تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات قد يكون أبرزها تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية.

كما تتمتع ماليزيا بعوامل جذب عديدة، جعلت منها مناخاً ملائماً ومساعداً في تحقيق تنمية متقدمة، فهي تقع في قلب منطقة جنوب شرق آسيا (منطقة الآسيوية)، والتي تعد من المناطق الأسرع نمواً في العالم، وهذا ما يشكل موقعاً استراتيجياً هاماً وحيوياً لها، يجعلها بمثابة نقطة وصل هامة للعواصم الآسيوية والعالمية. كما تنعم ماليزيا بمناخ جيد وموارد استوائية غنية وحضارة عريقة، حيث ساهمت تلك العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى تمتعها باستقرار سياسي نسبي منذ حصولها على الاستقلال عام 1957، وما تبعه من استقرار اقتصادي مكنها من تنفيذ العديد من الخطط قصيرة وطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. كما تمتلك ماليزيا بنية تحتية أساسية ومعلوماتية تمتاز بالقوة والمتانة،

إضافة إلى شفافية سياسات الخصخصة والسياسات الحكومية التي اتبعتها لمحاربة الفقر والفساد، وصياغة سياسات الإصلاح السياسي والاجتماعي، التي اتسمت بفعاليتها وقد ساهمت كل تلك العوامل في تحقيق النهضة الماليزية.

كما يعتبر الاقتصاد الماليزي من الاقتصاديات الناجحة والقوية، وهو ما استدعى الكثير من الباحثين إلى القيام بدراسات معمقة ومنهجية لهذه التجربة. ويتضح في هذا السياق أهمية استكشاف الملامح الرئيسية لذلك الاقتصاد، وذلك من خلال التطرق إلى العديد من المؤشرات الدالة على قوته ومتانته، والتي تتمثل في المؤشرات "الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والإدارية". وليس المقصود هنا استنساخ التجارب الناجحة ونقلها كما هي، فكل دولة لها أوضاعها وتجربتها الخاصة، وإنما الهدف هو محاولة استخلاص الدروس والعبر من التجارب التنموية الناجحة كالتجربة الماليزية، ومحاولة تطبيقها بما يتناسب مع ظروف وامكانيات كل دولة.

هذا، وتنقسم الدراسة إلى ثلاث أقسام بخلاف المقدمة والخاتمة، حيث يتناول القسم الأول الجانب الاقتصادي للتجربة التنموية في ماليزيا من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية للتجربة، ويقدم القسم الثاني استعراضاً للجانب الاجتماعي من خلال تحليل أهم المؤشرات الاجتماعية المرتكزة على التكوين العرقي للمجتمع الماليزي، بينما يناقش القسم الثالث والأخير الجانب "السياسي والإداري" للتجربة التنموية في ماليزيا من خلال تسليط الضوء على أهم المؤشرات السياسية والإدارية المتعلقة بتلك التجربة.

أولاً: الجانب الاقتصادي للتجربة التنموية في ماليزيا

طبقاً للعديد من المؤشرات الحديثة تحتل ماليزيا مكانة متميزة بين دول العالم، فهي تقع في الترتيب الثامن عشر على مستوى أكثر الاقتصاديات تقدماً، وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمي للعام 2015. كما تحتل ماليزيا الترتيب الرابع عشر من بين 61 دولة، وذلك وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية للمؤسسة الدولية للتنمية الإدارية لعام 2015 أيضاً (والذي يقوم بتحليل قدرات مختلف الدول لمواجهة الضغوطات، والاستمرار في التنافس مع الدول الأخرى، حتى في الظروف الصعبة وأوقات الأزمات). وتحتل ماليزيا كذلك المركز 34 من حيث أكبر (ناتج محلي إجمالي) على مستوى دول العالم في عام 2015. وتحتل المرتبة 34 عالمياً، وذلك وفقاً لأحدث

تقرير لمؤسسة "فوربس الامريكية" عام 2016، والذي يستخدم عدداً من المقاييس لتصنيف أفضل الدول في مجال الأعمال حيث تستخدم المؤسسة حوالي 11 مقياس، هي "حقوق الملكية والابتكار، والضرائب، والتكنولوجيا، والفساد، والحرية الشخصية، والحرية النقدية، والحرية التجارية، والروتين، وحماية المستثمرين، وأداء سوق الأسهم".

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية للعام 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُعد ماليزيا واحدة من الدول التي اتخذت مجموعة من التدابير الفعالة في سبيل محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي حيث تهدف رؤية 2020 إلى القضاء على الفقر في ماليزيا بكافة أشكاله. وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة الماليزية (MITI) للعام 2014، فإن الاقتصاد الماليزي يعتبر اقتصاد متنوع ولديه قدرة كافية لمواجهة أي عقبات أو أزمات، وتواصل الدولة تحسين وتعزيز قدراتها التنافسية وتنفيذ الإصلاحات المالية لمواجهة أي صدمات خارجية مستقبلية. كما تمتلك ماليزيا رصيداً ضخماً من الاحتياطي النقدي الدولي لدى بنك نيجارا (البنك المركزي الماليزي)، بلغ قدره 386 مليار رينجيت في عام 2015، بما يعادل مائة وعشر مليار دولار أمريكي.

وبتتبع مسيرة التنمية في ماليزيا، سنجد أنها بدأت بعد أن نالت استقلالها من المستعمر البريطاني عام 1957، وكان الاقتصاد الماليزي حينها ضعيفاً وهشاً، وكان العالم ينظر إليها باعتبارها دولة متخلفة وفقيرة، حيث كان متوسط دخل الفرد فيها مساوياً تقريباً لدولة هاييتي (الأفقر اقتصاداً في الأمريكيتين) بيد أنها استطاعت النهوض باقتصادها خلال فترة وجيزة، بل وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي في آسيا والعالم خلال العديد من الفترات (خاصة في النصف الأول من فترة التسعينيات) وذلك بشهادة العديد من التقارير والمؤشرات الدولية، فعلى سبيل المثال، تعد ماليزيا وفقاً لتقرير البنك الدولي للعام 2008 "من القصص الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية" والتي أطلق عليها "المعجزة الاقتصادية"[1].واستطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية حوالي 7% وأكثر وذلك على مدار أكثر من 25 عاماً. ويمكن إيضاح معدل نمو (الناتج المحلي الإجمالي)، ومتوسط ذلك المعدل كل خمس سنوات بيانياً خلال الفترة (1961-2015) كما في الشكل التالي.

شكل رقم (1): تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، سنوياً وكل خمس سنوات[2]

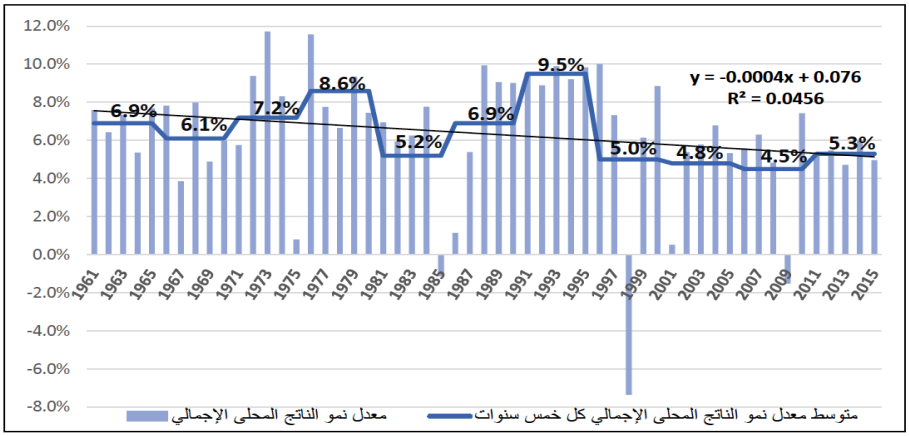

المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين من واقع بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل البياني السابق، أن معدل نمو (الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1961-2015)، قد حقق قيماً موجبة في أغلب تلك الفترة، باستثناء بعض الفترات، وهي فترة أزمة الديون عام 1985 (1.2-%)، والتي ترتب عليها انخفاض كبير في أسعار النفط وبعض الصادرات الماليزية، وفترة الأزمة المالية عام 1997 (7.4-%)، وفترة الازمة العالمية عام 2008 (1.5-%). كما انخفض معدل النمو عام 2001 بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه لم يكن سالباً كما في فترات الازمات السابقة حيث وصل إلى 0.5% عام 2001، وتعافى بعدها سريعاً.

ويتضح كذلك (شكل رقم 1)، أن الاقتصاد الماليزي قد حقق معدلاً جيداً للنمو بلغ قدره 6.9% في المتوسط خلال الفترة (1961-1965)، وذلك بعد أن كان 4.1% فقط خلال الفترة (1956-1960). ثم انخفض بعدها قليلاً إلى 6.1% خلال الفترة (1966-1970)، وبذلك يكون متوسط معدل النمو خلال فترة الستينيات حوالي 6.5%. بيد أن ذلك النمو المرتفع لم يصحح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الماليزي، وبمعنى أدق لم يستفد منه الفقراء كما كان متوقعاً من قبل نظريات النمو، فبحلول عام 1970 كان ما يقرب من نصف عدد السكان تحت خط الفقر وغالبيتهم من البومبيترا Bumiputera، كما استحوذت المناطق الريفية على النصيب الأكبر من انتشار معدلات الفقر.

ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً عام 1971، انتهجت الدولة السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)[3]، والتي عملت على تعزيز النمو الاقتصادي الكلي، فاتجهت التنمية في ماليزيا إلى الاعتماد على التصنيع الموجه إلى التصدير (EOI)، بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات (ISI)، كما عملت على معالجة الفقر من خلال زيادة مستويات الدخول وتخفيض معدلات البطالة والتضخم. وتعد تلك الفترة أولى مراحل التحول الاقتصادي حيث ازداد متوسط معدل النمو إلى 8.6% في الفترة (1976-1980)، بعد أن كان 7.2% في الفترة (1971-1975)، كما يتضح من شكل رقم (1). بيد أن تلك الإنجازات السابقة لم تستطع الخروج بالاقتصاد الماليزي من براثن التخلف في تلك الفترة، فالاقتصاد الماليزي حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي كان ضعيفاً ويشوبه العديد من الاختلالات الهيكلية[4]، كما كانت ماليزيا وقتها تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية مثل "المطاط، والقصدير، وزيت النخيل".

ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي وتحديداً مع تولى رابع رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال «مهاتير محمد» السلطة في يوليو 1981، تبنت ماليزيا سياسة النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وفي ذات الوقت تحقيق مفهوم «الدولة التنموية» Developmental State[5] . وهي لا تعني انسحاب الدولة كلياً من الحياة الاقتصادية، ولكن تحديد مهامها في قيادة الدور التشريعي والتنظيمي للتنمية الاقتصادية، تزامناً مع وجود دور قوى للقطاع الخاص (الدور التدخلي لمواجهة اختلالات السوق). وفي سعيها لذلك اتجهت الدولة إلى خصخصة المشروعات العامة منذ عام 1983، كالطرق السريعة والاتصالات والسكك الحديدية والمطارات وغيرها. وكان الهدف من ذلك هو تقليل الأعباء الاقتصادية والإدارية عن الدولة وتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة. وقد حققت ماليزيا مكاسب مالية من جراء عملية خصخصة القطاع العام، ووجهت تلك الأموال لبرامج إعادة الهيكلة والقضاء على الفقر. ويوضح (شكل رقم 1)، أن معدل النمو الاقتصادي قد ارتفع في المتوسط خلال النصف الثاني من فترة الثمانينيات إلى 6.9%، بعد ان كان 5.2% في النصف الأول من تلك الفترة.

فقد ادخل «مهاتير محمد» مصطلح «ماليزيا المدمجة أو الموحدة» - Malaysia Inco porated، باعتبارها واحدة من القواعد الأساسية للتنمية الوطنية، وهي استراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد تنافسي ديناميكي قوي ومرن، من خلال المزيد من التكامل والتعاون بين

القطاع العام والخاص في إدارة عملية التنمية، والتي ستعود بالنفع على الجميع وخصوصاً شريحة الفقراء ومناطق جيوب الفقر مع إعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً في عملية التنمية الاقتصادية، واقتصار دور القطاع العام على لعب دور الداعم والمكمل والمشرف والمراقب أو بمعنى آخر الدور التدخلي لضبط آليات السوق وضمان عدم فشلها أو اخفاقها.

ومع مطلع التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً عام 1991، استبدلت السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) بسياسة التنمية الوطنية (NDP)[6]، والتي كانت تهدف إلى تحقيق معدل نمو متسارع، من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير الهيكل الصناعي لمواجهة تحديات التطورات التكنولوجية السريعة والبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، ولكي تستطيع ماليزيا المنافسة بقوة في الأسواق العالمية. فضلاً عن تعظيم الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب بعض الأهداف الاجتماعية كمحاربة الفقر، وتقوية الشعور بالقومية الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع.

وفي فبراير من عام 1991، قدم «مهاتير محمد» رؤية 2020، والتي تعتبر من أبرز الخطط الاستراتيجية التي تبنتها ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال، فهي تقدم جدول أعمال يشمل كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية. والتي تعتبر من أعلى مستويات التخطيط التنموي المعاصر في الوقت الحالي[7]، وتتضمن مجموعة من الأهداف، تسعى من خلالها ماليزيا إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة زمنية محددة، ولتحقيق ذلك، حددت تلك الرؤية مجموعة من التحديات التي لابد من تخطيها في البداية، وذلك على النحو التالي:

1. توحيد الأمة الماليزية.
2. إيجاد مجتمع ماليزي حر وآمن ومتطور.
3. تشجيع بناء مجتمع ديمقراطي ناضج.
4. قيام مجتمع ذو أخلاق فاضلة.
5. تكوين مجتمع حر متسامح.
6. تأسيس مجتمع علمي ومتقدم.
7. إنشاء مجتمع الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

8. تحقيق العدالة الاقتصادية، بمعنى تحقيق التوزيع العادل لثروات الأمة.
9. إنشاء اقتصاد متطور ومزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالمرونة.

وبالنظر إلى تلك الرؤية سنجد أنها تتضمن أهدافاً ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك اتساقاً مع المفهوم الشامل للتنمية البشرية. هذا، ويتضمن كل من الهدف "الثامن، والتاسع" مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في مضاعفة الناتج المحلى الإجمالي كل 10 سنوات، وتحقيق معدلات نمو سنوية تصل إلى 7%[8]، وبناء اقتصاد متوازن ومتنوع ومرن، وقادر على المنافسة الدولية، وتحسين جودة الحياة، إضافة إلى التركيز الشديد على التنمية البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما وضعت النموذج الاقتصادي الجديد The New Economic Model (NEM)، والذي يمثل تحولاً نحو اقتصاد السوق أو الاقتصاد الذي يقوده السوق Market-Led Economy، كما يهدف إلى تنشيط القطاع الخاص وإعطاءه دوراً قيادياً أكبر لقيادة النمو الاقتصادي.

هذا، وقد كان الهدف الأساسي من الرؤية هو تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، مع الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة، ومن هذا المنطلق ركزت الرؤية على ضرورة إرساء دعائم اقتصاد ديناميكي قادر على إيجاد المزيد من الفرص أمام كافة المواطنين. ويتيح الموارد اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي، وقد حرصت هذه الرؤية كذلك على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وتحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد صناعي حديث يلعب دوراً محورياً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا. ويكون قادراً على مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

كما حتمت تلك الرؤية تحويل تركيز استراتيجية مكافحة الفقر إلى استئصال الفقر المدقع تماماً، والتقليل من الفقر النسبي، والتأكيد على التوسع في فرص العمل لسكان ماليزيا الأصليين، وزيادة نسبتهم بين رجال الأعمال في القطاعين التجاري والصناعي، وزيادة تملكهم للأصول الإنتاجية في المشروعات الجديدة.

وحرصت الرؤية أيضاً على مواصلة تحقيق النمو المتوازن لأقاليم الدولة، مع القضاء على كافة أشكال الفوارق الاقتصادية بين كافة أفراد المجتمع، والتأكيد على تحقيق الرفاهية لجميع

المواطنين الماليزيين، ونشر القيم الاجتماعية والروحية بين أفراد المجتمع الماليزي، كما اهتمت الرؤية بتحسين إدارة المؤسسات الخيرية، بما فيها الأوقاف وإدارة أموال الزكاة. وأعطت الرؤية أولوية خاصة لتنمية الموارد البشرية، وجعلت العلوم والتقنية عنصراً أساسياً في المسار التنموي الحديث لماليزيا، هذا ويوضح الشكل رقم (2) أهم أركان الرؤية الماليزية 2020.

شكل (2): أركان الرؤية الماليزية 2020

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، «التخطيط التنموي في ماليزيا» سيمنار للتخطيط بماليزيا، 2005.

هذا، وتتلخص أهم أهداف الرؤية التنموية الماليزية 2020، بالآتي:

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 7% خلال مدة الرؤية، وذلك استناداً إلى معدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي (خلال فترة إعداد الرؤية)، وما تتمتع به ماليزيا من موارد طبيعية وبشرية، والسياسات المتبعة لتمكين القطاع الخاص من تفعيل دوره البناء، وإمكانيات التمويل المحلية المتوقعة من المدخرات الوطنية والنمو المتوقع لتلك المدخرات، والجهود المبذولة في مجال الابتكارات التقنية وتنمية الموارد البشرية.
- رفع معدلات نمو الاستثمارات الخاصة بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 8% خلال فترة الرؤية. كما استهدفت الرؤية أن ينمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط

قدره 7.2%، وتوقعت الرؤية أن يشكل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص قوة الدفع الرئيسية للنمو الاقتصادي.

- نمو الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره 6.3% (خلال فترة إعداد الرؤية)، مع تغيير جذري في هيكل الصادرات لصالح السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالمية.
- إحداث زيادة كبيرة في نسبة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية. لمقابلة الطلب المتنامي عليها. وذلك على حساب سلع الاستهلاك المباشر.
- المحافظة على معدلات التضخم السائدة خلال فترة الرؤية.
- تخفيض معدلات البطالة، ورفع معدلات العرض والطلب للعمالة الماليزية خلال فترة الرؤية، وذلك من خلال التنسيق المستمر بين السياستين المالية والنقدية.
- تقوية قطاع الصناعة التحويلية من خلال تطوير روابط قوية بين وحداته، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات العنقودية. فضلاً عن تحسين القاعدة الصناعية التقنية في سياق التوجه نحو زيادة سرعة التحولات الهيكلية في الاقتصاد لتهيئته للتكيف مع متطلبات العولمة.
- إعادة هيكلة وتحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية.
- تعزيز أوضاع قطاع الخدمات ليكون قوة دفع رئيسية للنمو الاقتصادي.
- توسيع نطاق تغطية التجهيزات الأساسية والمنافع العامة وكذلك تحسين كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة.
- تحسين إمكانية الوصول للخدمات الاجتماعية ونوعيتها، من أجل تحسين نوعية الحياة بما يحقق آمال وطموحات المواطنين في حياة كريمة.
- تسريع معدلات بناء القدرات والطاقات في مجال العلوم والتقنية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير لتعزيز التنافسية والكفاءة.
- تعزيز الاستخدام الأخلاقي لتقنية المعلومات والاتصالات في كل قطاعات الاقتصاد الماليزي لتعزيز الإنتاجية، وزيادة المحتوى المصرفي للفعاليات الاقتصادية المختلفة.
- إعادة هيكلة القطاع المالي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات و الأزمات والتفاعل بمرونة مع متطلبات عملية التنمية.

- تنمية قوى عاملة قادرة على مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة (تنافسية)، ومؤهلة لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، بما يعكس انسجام مخرجات منظومة التعليم والتدريب مع احتياجاته.
- زيادة الفرص التعليمية والتدريبية للفقراء من أجل إكسابهم المهارات التي تتيح لهم فرص الانتقال بسهولة من القطاعات ذات الدخول المنخفضة، إلى القطاعات ذات الدخول المرتفعة مما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

هذا، ويتضح من (شكل رقم 1)، أن الاقتصاد الماليزي قد حقق في فترة التسعينيات معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1991-1995) حوالي 9.5 %، وهو معدل مرتفع للغاية إذا ما قورن بفترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد استمر معدل النمو في الارتفاع، حتى تخطى حاجز 10% عام 1996[9]، وذلك بعد ان حقق الاقتصاد الماليزي قفزات هامة على مستوى المؤشرات الاقتصادية، فقد هبط الدين الخارجي ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج القومي، وانخفضت معدلات التضخم بشكل كبير حتى وصلت إلى 2.1%، واحتلت ماليزيا الترتيب رقم 18 من بين أكبر الدول المصدرة في العالم. وبحسب قول مهاتير محمد «لم توجد دولة في العالم استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادية مشابهة لما حققته ماليزيا بهذه السرعة، وانتقالها من مرحلة التخلف إلى مستويات عالية من المعيشة». كما أصدر المعهد الأمريكي الدولي لتطوير الإدارة حينها تقريراً يثنى فيه بقوة الاقتصاد الماليزي، ويعتبره ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية.

بيد أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في صيف 1997، سببت إرباكاً شديداً للاقتصاد الماليزي، فانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدهورت سوق الأوراق المالية، وتبعها انخفاض قيمة الرينجيت الماليزي (العملة) فوصل إلى النصف تقريباً، من 2.5 إلى 5 رينجيت لكل دولار، وذلك بسبب أنشطة المضاربة، وكادت أن تعصف تلك الأزمة بالإنجازات الاقتصادية التي حققتها ماليزيا في تلك الفترة. وبالرجوع إلى (شكل رقم 1)، يتضح بأن معدل نمو الناتج المحلى قد حقق قيماً سالبة عام 1998 بلغت حوالي (7.4-%) وهو الأدنى في تاريخ ماليزيا الاقتصادي بعد الاستقلال. كما حدث انخفاض كبير في متوسط معدل

النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2000) فوصل إلى 5%. غير أن الاقتصاد الماليزي قد استطاع التعافي سريعاً من تلك الأزمة، واستطاع تحويل القيمة السالبة لمعدل النمو (على مستوى الناتج المحلي الإجمالي) إلى قيمة موجبة خلال عام واحد فقط، وارتفع إلى حوالي 6.1% عام 1999 ثم 8.9% عام 2000[10].

هذا، وقد اتبعت الحكومة حينها بعض الإجراءات والسياسات التي مكنتها من السيطرة على مضاربي العملة، وارتفع مؤشر أسعار الأوراق المالية في بورصة كوالالمبور وانتعشت معظم الأنشطة الاقتصادية. وفي منتصف 1999 تقريباً بدأت إرهاصات الانتعاش فارتفعت الصادرات لتصل إلى 6.9 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 18% عن السنة السابقة، كما وصل الاحتياطي الخارجي إلى 32 مليار دولار بعد أن كان 20 مليار دولار في السنة السابقة وبارتفاع قدره 60%. وبلغ معدل التضخم نحو 2.1% فقط، وهو معدل ضئيل للغاية. وبشكل عام اتجه الاقتصاد الماليزي إلى الانتعاش Reviving the Economy. وامتدح صندوق النقد الدولي بهذا الصدد السياسات الماليزية لحل مشاكلها الاقتصادية بعد أن انتقدها سابقاً.

ومن أهم الإجراءات التي أخذتها ماليزيا في مواجهة الأزمة المالية التي عصفت بها في عام 1997، ما يلي:

(1) اتخذت الحكومة الماليزية قراراً برسم سياساتها الخاصة لمواجهة الأزمة بعيداً عن مساعدة المنظمات الدولية.

(2) فرض الضوابط والقيود على معاملات الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات.

(3) تثبيت سعر الصرف عند 3.8 رينجيت (العملة الماليزية) لكل دولار أمريكي.

(4) خفض معدلات الفائدة.

(5) إطلاق برنامج للانعاش الاقتصادي.

كما انخفض متوسط معدل النمو خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية الجديدة إلى 4.5%، وذلك بسبب الأزمة العالمية عام 2008، وهو ما دفع الحكومة إلى اعتماد بعض السياسات الانكماشية، فقد تراجعت سياسات الدعم المقدمة من الدولة بشكل كبير. فبعد أن كانت ماليزيا من أكبر دول العالم دعماً للوقود، إضافة إلى دعم بعض السلع الاستراتيجية كزيت النخيل المستخدم للطهي والدقيق والأرز، وتخطى حجم الدعم الحكومي حاجز 40 مليار

رينجيت في 2007، إلا ان الدولة قامت بعدها برفع سعر الوقود والديزل والكهرباء بنسبة 42%، 63%، 26% على التوالي، إضافة إلى الخفض التدريجي لدعم الغاز الطبيعي الموجه للقطاع الصناعي، كما حددت حصص لكل مواطن لبعض السلع المدعومة كزيت النخيل.

وفي عام 2014، سجل الاقتصاد الماليزي أعلى معدل للنمو منذ عام 2010، ويرجع ذلك التحسن إلى عدة عوامل منها زيادة الطلب المحلى وتحسن التجارة الخارجية وزيادة صافي الصادرات، إضافة الى انتعاش الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من شركائها التجاريين مثل الولايات المتحدة الامريكية، والذى انعكس في تسريع الطلب على صادرات ماليزيا الصناعية خاصة المنتجات الكهربائية والالكترونية، إضافة إلى اقتصاد ماليزيا المتنوع وأسس الاقتصاد الكلي القوية والنظام المصرفي القوى والسليم وتنامى دور القطاع الخاص كمحرك للنمو، وقد ظل قطاع الخدمات المساهم الأكبر في نمو الاقتصاد الماليزي، يليه قطاع الصناعات خاصة الموجه للتصدير لذات العام، وفي نفس العام استمر قطاع البناء والتشييد في التوسع بشكل جيد خاصة في القطاعات السكنية ومشاريع البنية التحتية.

وفي عام 2015 استمر التوسع في جميع القطاعات الاقتصادية، وظل القطاع الخدمي والصناعي المفتاح الرئيس لعملية التنمية وتحقيق النمو الشامل، وعلى الرغم من انخفاض اسعار البترول والغاز إلا أن النمو في قطاع التعدين كان جيداً، بيد أن (الناتج المحلي الإجمالي) لعام 2015 قد انخفض ليصل إلى حوالى 296 مليار دولار، كما يتضح من الشكل التالي (شكل رقم 2)، محققاً تراجعاً في معدل النمو لنفس السنة، ليصل إلى نفس المعدل في عام 2013 حيث بلغ نحو 4.7% وبذلك تصبح ماليزيا في الترتيب 50 عالمياً من حيث معدل النمو الحقيقي في (الناتج المحلي الإجمالي). ويتضح إجمالاً أن متوسط معدل النمو قد تحسن خلال الفترة الأخيرة (2011-2015) ليصل إلى 5.3%.

وباستعراض تطور (الناتج المحلي الإجمالي) ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة (1961-2015)، فإنه يحقق نفس الاستنتاجات السابقة، حيث نجد أن الاتجاه العام له في تزايد مستمر، ويمكن تبيان ذلك في الشكل التالي.

شكل رقم (3): إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالدولار

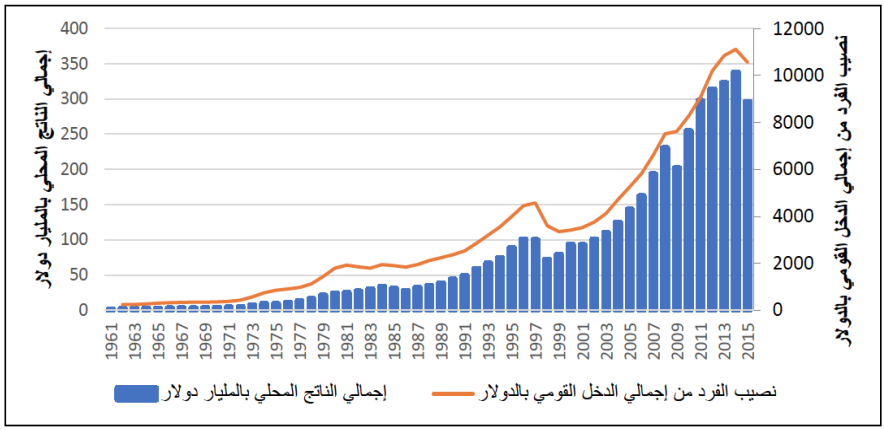

المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل البياني السابق، أن الاتجاه العام للناتج المحلى الإجمالي (GDP) وفقاً لتقديرات البنك الدولي مقاساً بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي في تصاعد مستمر على المدى الطويل، فقد تراوح ما بين 1.9 إلى 3.9 مليار دولار في الفترة (1961-1970)، ومن ثم بدأت مسيرة الصعود السريع له، وتخطى حاجز 100 مليار دولار في عام 1997، إلا أنه انخفض إلى 72 مليار دولار عام 1998 بسبب الأزمة المالية في عام 1997، ثم عاود الصعود مرة أخرى ليصل إلى حوالي 231 مليار دولار عام 2008، ثم انخفض عام 2009 ليصل إلى 202 مليار دولار بسبب الأزمة العالمية 2008، وعاود مسيرة الصعود بعدها حتى عام 2014 حيث وصل إلى حوالي 338 مليار دولار أمريكي. وبلغ معدل نموه لنفس العام حوالي 6%، ليرتفع عن السنة السابقة له بعد أن كان 4.7% في 2013.

ثانياً: الجانب الاجتماعي للتجربة التنموية في ماليزيا (التكوين العرقي للمجتمع الماليزي)

يتسم المجتمع الماليزي بدرجة عالية من التنوع، عرقياً ودينياً ولغوياً، وقد جاء هذا التعدد انعكاساً للعوامل الجغرافية والطبيعية لماليزيا، فقد لعب الموقع الجغرافي دوراً هاماً في الحركة التجارية بين دول شرق آسيا والعالم العربي وأوروبا من خلال «مضيق ملقا، وجزيرة

سنغافورة». كما كان للعوامل الطبيعية أيضاً دور هام في ذلك التنوع، حيث تتمتع ماليزيا بوفرة المياه والمحاصيل، حيث السهول الساحلية والانهار والتربة الخصبة وعوامل المناخ المواتية من الامطار والنباتات الطبيعية. وقد شكل العاملان السابقان (العوامل الجغرافية والطبيعية)، عوامل جذب أدت إلى هجرة الصينين والهنود إلى ماليزيا، واندماج المهاجرين الأوائل في التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

هذا، وقد حاول رئيس الوزراء الأسبق «مهاتير محمد» في كتابه «معضلة الملايو» الذي أصدره في عام 1970، استعراض أسباب الخلافات العرقية، والتي تعود في رأيه إلى عدة عوامل أهمها؛ نسق القيم لدى الملايو بفعل عوامل التنشئة والسياق الاقتصادي والاجتماعي، وضعف مسألة التعايش بين الأعراق، إضافة إلى عوامل خارجية كالاستعمار البريطاني.

وفيما يتعلق بالتكوين العرقي، نجد أن المجتمع الماليزي يتكون من الملايو والبومبيترا Bumiputera (سكان البلاد الأصليون) ويشكلون ما يزيد عن نصف عدد السكان، وغير البومبيترا Non-Bumiputera ، وهم من الصينين والهنود الماليزيين، فضلاً عن عدد من الأقليات الصغيرة من التايلانديين والإندونيسيين والاستراليين والأوربيون. ويرتبط ذلك التعدد العرقي بتعدد ديني، حيث يدين نصف السكان بدين الإسلام (الدين الرسمي للدولة) وهم من الملايو وبعض الصينين والهنود، ويشكل النصف الأخر ديانات متعددة من البوذية والهندوسية والكونفوشية والتاوية والمسيحية. وتتعدد أيضاً اللغات واللهجات، حيث يوجد لغة " بهاسا ملايو" Bahasa Malaya أو اللغة الماليزية كلغة رسمية بالإضافة إلى الإنجليزية والتي تعرف محلياً بالإنجليزية الماليزية Manglish، واللهجات الصينية، واللهجات الهندية، والتايية (لغة خاصة بالتايلانديين)، وغيرها.

وإذا ما تطرقنا إلى البعد التاريخي لتلك المشكلة، سنجد أن الاستعمار البريطاني كان له دور رئيسي في ذلك، فقد عمل على جلب العديد من العمال من الصين والهند للعمل في المناجم والمزارع في ماليزيا، مما تسبب في ازدياد عدد المهاجرين عامة والصينيين خاصة. كما اتبع ذلك الاستعمار سياسات تحيزيه في صالح المهاجرين الصينين الساعين للثروة، فاستمرت سيطرة الصينين على الصناعة (كإنتاج القصدير والمطاط) والتجارة التي تدر دخلاً كبيراً، وتولى الهنود الخدمات المهنية (الأطباء والمحامين وغيرها)، بينما عمل الملايو

بالصيد والزراعة والتي تدر دخلاً ضئيلاً. وهذا أسس لأوضاع غير عادلة لطبقة الملايو، حيث سيطر الصينين على أكثر من ثلث ثروة الدولة، بينما كان نصيب الملايو حوالي 2.4% فقط من تلك الثروة. وبالتالي تمتع الصينين بقدر كبير من النفوذ الاقتصادي، مكنهم من الهيمنة على الحياة الاقتصادية على الرغم من ان السكان ذوي الأصل المالايو يشكلون غالبية السكان، هذا وقد أدى ذلك إلى تزايد الإحساس بالسخط والإحباط لدى الملايو. ثم جاء الاستعمار الياباني خلال الفترة (1942-1945)، ليعمق الكراهية بين الصينين والملايو، حيث أدت المعارك بين اليابان والصين في تلك الفترة إلى مقاومة الأقلية الصينية للاستعمار الياباني، بينما اتخذ الملايو موقفاً محايداً وأحياناً مؤيداً.

وبعد قبول اليابان الاستسلام دون شروط عام 1945، وانتهاء الحرب العالمية الثانية، استعادت بريطانيا السيطرة مرة أخرى على ماليزيا. وشُكلت حكومة انتقالية للملايو عرفت بإدارة الملايو البريطانية BMA، ثم أسس ما يعرف بمشروع اتحاد الملايو Malayan Union، بدعم من الاستعمار البريطاني. بيد أن تنامى حركات المعارضة الوطنية الساعية للاستقلال، وظهور حزب الملايو الوطني (MNP)، وحزب الملايو الشيوعي (MCP)، أدى إلى تراجع بريطانيا عن ذلك المشروع. ثم أعدت بريطانيا مشروع الاتحاد الفيدرالي والذي قوبل أيضاً بالرفض من قبل المعارضة، وهنا لم تقتصر المعارضة على الملايو فقط بل امتدت للأقليات الأخرى كالصينين والهنود. وفي عام 1954، بدأ التقارب الحقيقي بين العرقيات الثلاثة وهم الملايو والصينين والهنود، حيث تم الاتفاق بينهم على تبني برنامج للإصلاح السياسي يقضى بعمل انتخابات فيدرالية عام 1954، بعدها تولى "تنكو عبد الرحمن" رئاسة حزب الأمنو (UMNO)[11]، أو ما يعرف بالتنظيم القومي للملايو المتحدين عام 1955 والذي تكون من الملايو كممثل رئيسي إلى جانب الصينين والهنود، وقد كان الهدف الرئيسي له هو معارضة الاستعمار البريطاني. وقد وصل التعاون السياسي بين العرقيات الثلاثة إلى ذروته عند الاستقلال في أغسطس 1957[12].

كما سعت الدولة في فترة ما بعد الاستقلال إلى تحقيق تقارب بين الملايو والصينيون، بيد أن جهودها في تحقيق ذلك قد باءت بالفشل، فقد استمرت سيطرة الصينيون على القطاعات الإنتاجية ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والتجارة، بينما انحصر عمل الملايو في القطاعات

الإنتاجية ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة، معتقدين أن سياسات السوق الحر للدولة ضمنت فقط مصالح العرق الصيني وأن الدولة لم تتخذ خطوات جادة لكي ترتقي بالوضع الاقتصادي لدى الملايا. ومن ناحية أخرى اشتكى الصينيون من انخفاض فرصهم في الحصول على المناصب والمشاركة في الحياة السياسة، وساد الاعتقاد لديهم بأن الحكومة (التي كان اغلبيتها من الملايو) متحيزة تجاه الملايو عرقيتهم. ويتضح إجمالاً ان الملايو تولد لديهم حالة من عدم الرضا من التهميش الاقتصادي، وأن الصينين قد استاءوا من التهميش السياسي.

هذا، وقد تصاعد الخلاف العرقي بين الملايو والصينين، وجاءت الانتخابات البرلمانية في 1969 والتي أسفرت عن فوز المعارضة بعدد كبير من المقاعد، لتزيد من الوضع تأزماً [13]. فبعد خروج مسيرات احتفال المعارضة بذلك الفوز، اندلعت مواجهات عرقية عنيفة اسفرت عن مقتل حوالي 200 شخص وإلحاق الضرر بأكثر من 750 منشأة. وهذا ما دفع «عبد الرحمن» إلى تقديم استقالته من منصب رئاسة الوزراء، وتم اعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان[14]. وبعدها تولى «تون عبد الرزاق حسين» رئاسة الوزراء، وشُكلت برئاسته «مجلس العمليات الوطنية» (NOC)، بهدف تهدئة الأوضاع.

ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، اتبعت الدولة السياسة الاقتصادية الجديدة(NEP) ، والتي كانت بمثابة خطة اقتصادية-اجتماعية Socio-Economic Plan، تهدف بالمقام الأول إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، فعملت على التوسع في مشاركة الملايو في التنمية الاقتصادية، من خلال اتباع بعض سياسات التمييز الإيجابي، وصياغة السياسة الثقافية الوطنية National Cultural Policy بهدف تنظيم التعددية الثقافية الماليزية، كما فرضت الكثير من القوانين لتحقيق التقارب العرقي. وقد استطاعت تلك السياسة تحقيق جانب كبير من التقارب العرقي[15]، على الرغم من الانتقادات العنيفة التي وجهت لها منذ بداية التطبيق والتي يأتي على رأسها التحيز لصالح الملايو. وقد واجهت الحكومة تلك الأوضاع بشعار «Win-Win Situation" أي ان الجميع يمكن له الاستفادة، وأن ذلك لا يعنى حرمان العرقيات الأخرى من الاستفادة من الفرص المتاحة.

وتزامناً مع تلك الفترة، طبقت الخطة الماليزية الثانية (1971-1975)، والتي كانت تقوم على خفض نسب الفقر، ورفع مستويات المعيشة وتضييق الفجوة بين الملايو والصينين،

حيث كان وقتها حوالي نصف عدد السكان تحت خط الفقر، (ثلاثة أرباع تلك النسبة من نصيب الملايو)، ونظراً لأن معظم الملايو كانوا يعملون بالزراعة، زاد الاهتمام بالقطاع الزراعي واستغلال الأراضي الزراعية[16]، كما فُرضت بعض السياسات التميزية في القطاع الصناعي لصالح الملايو[17]. ويعد أبرز ما قام به «تون عبد الرزاق حسين» هو بذل جهود كبيرة نحو تحقيق التقارب والتوازن بين الاختلافات العرقية، ولذلك لُقب في وسائل الإعلام «بأبو الوحدة».

ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، استمر «مهاتير محمد» في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، وأصر عليها بالرغم من تعرض تلك السياسة لانتقادات واسعة، من جانب غير ملايو وذلك بسبب تحيزها للملايو، بالإضافة إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا منذ أواخر السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. ومع تزايد وطأه تلك الضغوط، تراجعت تلك السياسات تدريجياً حتى انتهت رسمياً في بداية التسعينيات، وذلك بعد أن حققت إنجازات مميزة في مجال العدالة الاجتماعية. فقد نجحت في تضييق الفجوة الاقتصادية بين الملايو والعرقيات الأخرى على مدار عشرون عاماً من تطبيقها، وقد تجلى ذلك في انخفاض نسبة الفقر من 50% في بداية السبعينيات إلى 15% في بداية التسعينيات، فضلاً عن ارتفاع نسبة تملك الملايو لأسهم الشركات الاقتصادية من 2.4% عام 1970 إلى حوالي 30% عام 1990، وارتفاع تمثيل الملايو في المهن الهامة "كالهندسة، والطب، والمحاسبة، والمحاماة".

وفي سبتمبر من عام 2013، شرعت الدولة في تطبيق برنامج التمكين الاقتصادي للبومبيترا (BEEP)، وذلك في سبيل تحسين الوضع العرقي. كما بدأت الدولة في الوقت الراهن في تطبيق الخطة الحادية عشر (2015 - 2020) والتي تعرف بـ "أخر ميل (خطوة) نحو 2020"، والتي تهدف إلى تعزيز العدالة والاتجاه نحو المجتمع العادل Equitable Society، مع التركيز بشكل خاص على أقل 40% من الأسر الأقل دخلاً للمجتمع الماليزي، وكذلك المناطق الريفية، ويتم ذلك من خلال تحسين مستويات التعليم وإمكانية الحصول عليه، وتحسين فرص العمل وإنشاء المشاريع والبنية التحتية والمرافق الجيدة. فضلاً عن تحسين مستويات الرفاهية، من خلال رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتوفير الرعاية الصحية عالية الجودة، وتوفير الإسكان الميسر، إضافة إلى السعي وراء النمو الأخضر Green Growth وذلك في

سبيل تحقيق التنمية المستدامة وضمان الحفاظ على البيئة والهبات الطبيعية من أجل الأجيال لحلحالية والمستقبلية. وتعزيز وتقوية البنية التحتية لدعم التوسع الاقتصادي - Economic E pansion، وتوفير وسائل الراحة والخدمات العامة مثل النقل والاتصالات والكهرباء والمياه النظيفة.

وبذلك، لعب الإصلاح الاجتماعي دوراً هاماً في تحقيق النهضة الاقتصادية لماليزيا، هذا، وقد تعاملت ماليزيا مع التعدد العرقي والديني على أنه في صالح التنمية الاقتصادية وليس كعائق لها، وقد اشتركت جميع الخطط الماليزية، سواء الخطط العامة أو الخطط الخمسية في أهداف محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة بما يحقق العدالة الاجتماعية، فعملت على انتهاج سياسة التمييز الإيجابي ومنح معاملة تفضيلية لصالح الملايو واللذين لم يكن لهم قوة اقتصادية في مرحلة ما قبل الاستقلال، وذلك في سبيل تحقيق المواطنة، والتغلب على الاضطرابات الداخلية وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك نتيجة إيمان السلطة في ماليزيا بالعدل ورفض أن تكون التنمية الاقتصادية بها على حساب جماعات أخرى أو على حساب الأجيال المستقبلية.

وبذلك خطت ماليزيا خطوات سريعة ومحسوسة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق التكامل والتوافق بين مختلف الأعراق بالشكل الذي لا يمثل انتهاكاً لأية عرقية أو اختراقاً لنظامها العقيدي أو الثقافي، والتمسك بمنظومة القيم الآسيوية في عملية التنمية وعدم التخلي عنها، والحفاظ على الهوية الماليزية، والالتزام بالقيم الإنسانية المشتركة في الأديان، وهي «التضحية، والصدق، والإخلاص، والمحبة، والأخلاق، النزاهة، والعطاء، ونكران الذات، وغيرها»، والتي تجعل من الماليزيين يدركون أنهم متوحدون من خلال الاندماج الوطني، فالقيم الآسيوية قديمة وقوية ويأتي فيها المجتمع قبل الفرد، كما تكون الاسرة فيه مسئولة عن افرادها وليست الحكومة.

ثالثاً: الجانب السياسي والإداري للتجربة التنموية الماليزية

يعد الاستقرار السياسي Political Stability، من أهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي لأي تجربة في العالم، وتمتعت ماليزيا باستقرار سياسي كان عاملاً رئيسياً في تحقيق

متطلبات التنمية الاقتصادية بها. هذا، وقد بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال عام 1957 (كما ذكرنا سلفاً)، بعد أن تولى "تنكو عبد الرحمن" رئاسة حزب الأمنو، ثم رئاسة الوزراء. وقد بدأت الإصلاحات السياسية بعمل دستور جديد عام 1957[18]، حيث مُنحت الحكومة الفيدرالية صلاحيات واسعة بشأن الدفاع والتعليم والصحة والمالية والتجارة، وسلطات مطلقة لحكومات الولايات فيما يتعلق بالزراعة وإدارة الأراضي والشئون الاجتماعية والدينية داخل الولاية.

وعلى الرغم من حصول ماليزيا على الاستقلال من المستعمر البريطاني عام 1957، إلا أن السياسة الخارجية لها ظلت تابعة لبريطانيا حتى بعد الاستقلال بفترة، فقد وقعت الحكومة الماليزية عام 1957 على اتفاق «الدفاع الأنجلو – مالاوي» Anglo-Malayan Defense Agreement، والذي تتعهد بموجبه بريطانيا بالدفاع عن ماليزيا ضد أي تهديد خارجي، في مقابل حق بريطانيا في إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها. بيد أن تلك السياسات قد شهدت تحولاً جوهرياً مع الدخول في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وذلك عندما تبنت ماليزيا سياسة عدم الانحياز وسياسة التوجه شرقاً Look East Policy، فقد نجحت في بداية تلك الفترة في إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية جيدة مع الصين والاتحاد السوفيتي، ثم بعدها اقامت ماليزيا علاقات اقتصادية مع كل من "كوريا، واليابان، والولايات المتحدة الامريكية".

وقد أوضح "مهاتير محمد" أن سياسة التوجه شرقاً لا تعنى مقاطعة الغرب، وإنما كانت لعدة أسباب منها خفض الهيمنة الغربية، كما أن معظم الاقتصاديات الغربية كانت تعاني من أزمات اقتصادية في تلك الفترة بسبب أزمة النفط وغيرها، بينما كان الاقتصاد الياباني ووقتها منتعشاً، كما أن أخلاقيات العمل اليابانية مختلفة لحد كبير عن اخلاقيات العمل الغربية وذلك على حد قوله[19].

كما نجحت الحكومة في إنشاء رابطة الآسيان (ASEAN)، أو ما تعرف بـ "رابطة دول جنوب شرق آسيا" عام 1967 في بانكوك، وتكونت حينها من خمس دول هي "اندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند". وانضمت بروناي دار السلام في 1984، وفيتنام في 1995 ولاوس وميانمار في عام 1997، وكمبوديا عام 1999. وكان الهدف من وراء تأسيسها هدفها هو إنشاء منطقة آسيان مستقرة ومزدهرة وذات قدرات اقتصادية تنافسية عالية.

وأيضاً تحقيق التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمار وحرية تدفق رؤوس الأموال، والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية في عام 2020. وينصب التركيز الأساسي للآسيان ASEAN على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتكوين سوق موحدة ومنطقة اقتصادية ذات قدرات تنافسية عالية ومندمجة مع الاقتصاد العالمي.

وبعد الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، عمل "مهاتير محمد" على توظيف الآسيان في دعم السياسات الماليزية مع جيرانها، وأكد على أهمية تقوية وتعزيز تلك الرابطة من خلال زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والتعجيل بإنشاء منطقة حرة للآسيان (AFTA) Asian Free Trade Area.

وقد تبنت ماليزيا منذ استقلالها سياسات خارجية اتسمت بالمرونة في سبيل حماية سيادتها الوطنية على الساحة الدولية وتعزيز كل من العلاقات الثنائية (مع دول جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، ودول آسيا، والشرق الأوسط، والامريكيتين، وأوروبا، وأفريقيا، وأستراليا، ونيوزيلاندا، والباسيفيك، وغيرها بشكل عام) والعلاقات متعددة الأطراف (الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامي، والآسيان، وحركة عدم الانحياز، وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف). كما لعبت ماليزيا دوراً فعالاً في التنديد بقضايا أسلحة الدمار الشامل وقضايا الإرهاب، ولعبت دوراً هاماً تجاه القضايا الأكثر محورية على الاجندة الدولية.

وعلى الجانب الآخر تمتعت ماليزيا بمناخ سياسي جيد ومستقر نسبياً، فقد حققت تقدماً ملحوظاً نحو "الإصلاح الدستوري، والقانوني، واستقلالية القضاء، والتعددية الحزبية، وحقوق الانسان، وتوفير مناخ عام من الحريات وغيرها من النظم الديمقراطية[20]"، مما مهد الطريق للإسراع بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالعملية التنموية.

وفي مجال حقوق المرأة، حققت ماليزيا تقدماً ملموساً، فقد حصلت المرأة الماليزية على العديد من المكاسب على كافة المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. هذا، وقد قدمت العديد من المنظمات الدولية عدد من المؤشرات التي تهدف إلى الكشف عن أهم الاحتياجات التنموية للمرأة كمؤشر دليل التنمية البشرية (HDI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المؤشر الخاص بعدم العدالة بين الجنسين (GII)، إضافة إلى مؤشر

الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وغيرها من مؤشرات. وبالنظر إلى مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي (على سبيل المثال لا الحصر)، والذي يهدف إلى قياس حجم ونطاق التفاوت على مستوى النوع الاجتماعي، وتتبع التقدم الذي تحرزه الدول في محاربة هذا التفاوت، وذلك من خلال أربعة مؤشرات فرعية. هي؛ "التعليم، والمشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، والصحة"، كما يهدف هذا المؤشر لخلق وعي أكبر بين الدول نحو التحديات التي تتعلق بالفجوة بين الإناث والذكور، والمساعدة على تصميم تدابير وسياسات فعالة لسد هذه الفجوة. هذا، وقد حققت ماليزيا نتائج لا بأس بها على مستوى هذه المؤشر نتيجة فعالية السياسات الموجهة نحو سد الفجوة بين الجنسين وتقليل مستوى التفاوت، حيث تحصلت ماليزيا على 0.666 نقطة في عام 2016 مقابل 0.651 نقطة للعام 2006 على مستوى (المؤشر الكلي للفجوة بين الجنسين).

شكل رقم (4): مؤشر الفجوة بين الجنسين (المؤشر الإجمالي) للحالة الماليزية

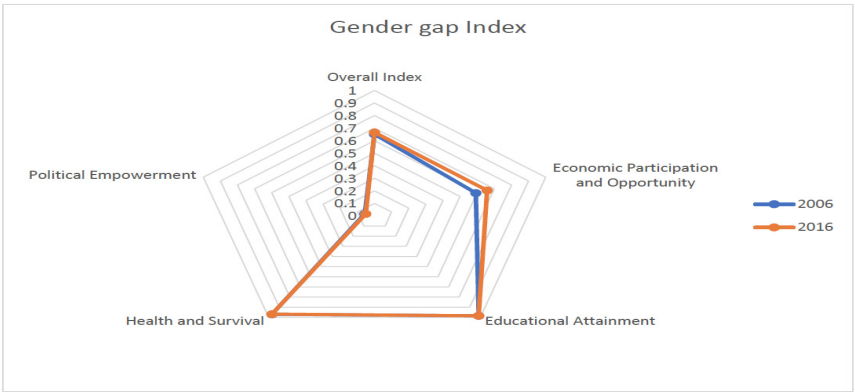

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشر الفجوة بين الجنسين (2006 – 2016).

يتضح من الشكل السابق، أن ماليزيا قد استطاعت باقتدار سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، حيث أنها حققت 0.985 نقطة في عام 2016 مقابل نفس القيمة للعام 2006، وهي قيمة مقاربة جداً لما هي عليه في دول مثل الدول الإسكندنافية. كما يوضح الشكل أيضاً بأن ماليزيا قد استطاعت من سد الفجوة على مستوى الصحة حيث أنها تحصلت على 0.969 نقطة

في العام 2016 وهي نفس القيمة تقريباً للعام 2006، وهي أيضاً قيمة مقاربة لما عليه الحال في الدول الاسكندنافية، والتي تعد من أعلى الدول على مستوى مؤشر الفجوة بين الجنسين عالمياً.

وفيما يخص بُعد المشاركة الاقتصادية، فقد حققت ماليزيا 0.658 نقطة في عام 2016 بينما حققت في عام 2006 نحو 0.592 نقطة، وهي نتيجة مقاربة لدول مثل «الكويت، والإمارات، وقطر»، أما في المجال السياسي تظهر البيانات ضعفاً ملحوظاً في مساهمة المرأة في الحياة السياسية (علماً بأن ماليزيا تتوفر فيها الحقوق السياسية للمرأة سواء بالترشح أو الانتخاب في المناصب البرلمانية والأخرى، ولكن واقع الأمر فيما تتعلق بانخفاض قيمة المؤشر يعود إلى الثقافة المجتمعية التي تكمن في تفضيل عنصر الرجال عن النساء في تقلد المناصب السياسية العليا. مما يدلل على اغفال المؤشر للعنصر الثقافي في مسألة القياس). هذا، وقد بلغت قيمة المؤشر للعام 2016 نحو 0.051 فيما بلغت في عام 2006 نحو 0.056 وهي قيمة منخفضة جداً إذا ما تم مقارنتها في دول مثل الدول الاسكندنافية والتي بلغ فيها المتوسط نحو 0.549 في عام 2014.

وفي مجال الإصلاح الإداري، حققت ماليزيا تقدماً ملموساً في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين الخدمات العامة وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين التعاون بين القطاع العام والخاص، وذلك لتسريع عملية التنمية الاقتصادية. وقد أدركت ماليزيا أن تفشى الفساد يؤثر سلباً على معدلات النمو والاستثمار وكفاءة الحكومة، ولذلك فقد عملت على محاربته من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام الوظيفة العامة والسلطة، وتحديد واختصار الإجراءات الإدارية والمالية من خلال التوصيف الدقيق للمهام والأعمال، وبالتالي سرعة الإنجاز وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل. ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) الذي يُصنف دول العالم وفقاً لمدى إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين الحكوميين والسياسيين، فإن ماليزيا وفقاً لأخر تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2016، تحتل المرتبة رقم 55 من بين 176 دولة على مستوى العالم بالنسبة لترتيب الدول الأقل فساداً.

وبالنظر إلى بعض المؤشرات المؤسسية العالمية لبيان أوضاع الحالة المؤسسية في ماليزيا، يقوم البنك الدولي (على سبيل المثال لا الحصر) منذ عام 1996 بنشر مؤشرات فرعية لـ

215 دولة حول 6 أبعاد مختلفة للحوكمة، وهي « التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، ونوعية التنظيم، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد»، ويعتقد أن هذه المؤشرات تعبر عن المؤسسات التي تحدد شكل ونظام الحكم، بحيث ترصد طريقة اختيار الحكومة، ومحاسبتها، واستبدالها. كذلك ترصد هذه المؤشرات قدرة الحكومة على صياغة وتنمية سياسات سلمية وناجحة، بالإضافة إلى احترام القانون والحريات التي تحكم التفاعلات والتبادلات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم اختيار 32 مؤشراً فرعياً تم تصنيفها حسب المجالات التالية:

أ- مجال اختيار محاسبة وتغيير الحكومة: يتكون من مؤشر التعبير والمساءلة، ومؤشر الاستقرار السياسي والعنف.

ب- مقدرة الحكومة: يتكون من مؤشر كفاءة واقتدار الحكومة، والعبء التنظيمي والرقابة.

ت- احترام المؤسسات: ويتكون من مؤشر حكم القانون، والفساد السياسي والإداري.

ويتم إعداد هذه المؤشرات لتأخذ القيمة بين (-2.5) للتعبير عن أدنى درجة للتطور المؤسسي، (+2.5) للتعبير عن أعلى درجة للتطور المؤسسي، وبناءً على هذا المؤشر، فإنه يتم تصنيف المؤسسات كما في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية ويأخذ القيمة (بين -2.5 و +2.5)

حالة المؤسسات	قيمة المؤشر
متدنية جداً	تتراوح بين 2.5- و 1-
متدنية	تتراوح بين 1- وصفر
متوسطة	تتراوح بين صفر و1
متقدمة	تتراوح بين 1 و2.5

المصدر: البنك الدولي.

هذا، ويبين الشكل رقم (4) حالة ماليزيا على مستوى مؤشر الحوكمة، فعلى مستوى المؤشر الفرعي الخاص بالتعبير والمساءلة voice and Accountability نجد بأن قيمة المؤشر كانت سالبة حيث تحصلت ماليزيا في عام 2015 على (-0.35) وهي تعبر عن حالة

متدنية للمؤسسات وفق هذا المؤشر، وهي كذلك قيمة مقاربة إذا ما قورنت بعام 2000 حيث كانت القيمة نحو (-0.33). هذا وتكتسي المساءلة وكذلك عملية التعبير أهمية قصوى لضمان التزام كل من أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات على الوفاء بالتزاماتهم. كما أنها تضفي الشرعية على عملية صنع القرار، وتزيد من مستوى الثقافية أو تساعد على الحد من تأثير المصالح الشخصية.

شكل رقم (5): مؤشر الحوكمة للحالة الماليزية (2000 – 2015)

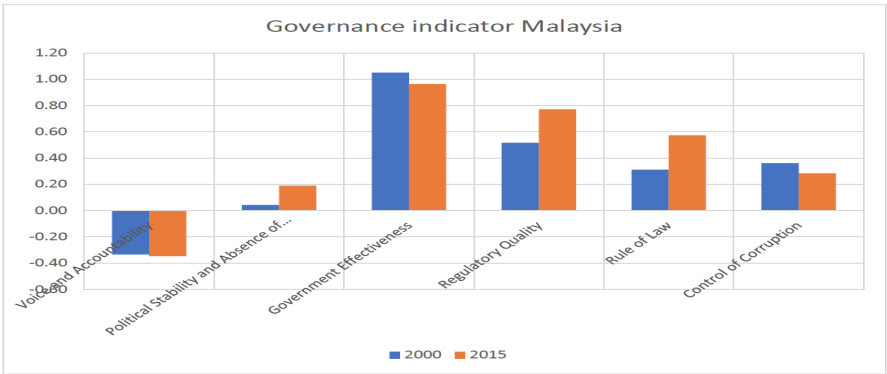

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة.

أما فيما يخص مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and violence، يتضح بأن ماليزيا تتمتع بمناخ مستقر بشكل ملحوظ بحسب ما يعبر عنه هذا المؤشر، حيث أنها تحصلت على قيمة (0.19) في عام 2015، بعد أن كانت القيمة في عام 2000 نحو (0.04)، وهي قيمة تعد متوسطة بحسب التصنيف الوارد في جدول رقم (1).

هذا، وتظهر قوة ماليزيا على مستوى مؤشر الحوكمة في المؤشر الفرعي الخاص بفعالية الحكومة Government Effectiveness وهو مؤشر يقيس بشكل عام قوة المؤسسات ونوعية الخدمة المقدمة ومدى التزام الحكومة بتعهداتها وتنفيذها، حيث تحصلت ماليزيا على قيمة (0.96) وهي قريبة جداً من تصنيف الدول المتقدمة، وهو تصنيف كانت عليه الحكومة الماليزية في عام 2000 بحصولها على قيمة (1.05).

كما تقدمت ماليزيا على مستوى المؤشر الفرعي الخاص بجودة التنظيم والرقابة، وهو الذي يعبر عن مستوى قوة الدولة على الإشراف ومراقبة الأسواق (دور الدولة في ظل اقتصاد السوق)، حيث تحصلت ماليزيا على (0.77) في عام 2015، بعد ما تحصلت على (0.52) في عام 2000، وهي بذلك حققت تطوراً ملحوظاً على مستوى هذا المؤشر، ولكنها لازالت في نفس التصنيف الذي يعد متوسطاً.

أما فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي الخاص بحكم القانون والذي يعبر عن مدى احترام المؤسسات لتطبيق القواعد القانونية المنظمة لعملها، نجد أن تصنيف ماليزيا يقع في خانة الدول المتوسطة حيث أنها تحصلت على قيمة (0.57) للعام 2015، بينما تحصلت على قيمة (0.31) في عام 2000، وهو ما يدلل على أن هناك تطور نسبي في إرساء القواعد القانونية والالتزام بها في أعمال المؤسسات.

أما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد نجد بأن هذا المؤشر قد تراجع قليلاً في الحالة الماليزية، ولكن التصنيف لم يختلف، حيث تحصلت ماليزيا على قيمة (0.28) في عام 2015، بينما كانت القيمة (0.36) في عام 2000.

ومن ناحية أخرى، يمكن تقييم الحالة المؤسسية لماليزيا أيضاً بتسليط الضوء على مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، والذي يقيس بدوره في الأصل المخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في دول العالم، حيث تعطي المخاطر المختلفة قيمة رقمية يمكن اعتبارها نقط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى والقيمة الكبيرة مخاطر متدنية. كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): تصنيف المؤسسات وفق دليل المخاطر القطرية

حالة المؤسسات	مجموع النقاط (%)
متدنية للغاية (مخاطر مرتفعة جداً)	أقل من 50
متدنية (مخاطر مرتفعة)	60 – 50
متوسطة (مخاطر متوسطة)	70 – 60
جيدة (مخاطر متدنية)	80 – 70
متقدمة (مخاطر متدنية جداً)	100 - 80

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

هذا ويتكون مؤشر دليل المخاطر القطرية (ICRG) من مجموعة من المؤشرات الفرعية. كما يوضحها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): المؤشرات الفرعية لدليل المخاطر القطرية (ICRG)

المؤشر	درجة القياس
الاستقرار الحكومي	يقس استقرار وثبات الحكومات والسياسات الحكومية. ويتكون من 12 نقطة.
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها معدل البطالة والنمو الحقيقي والتضخم وغيرها، ويتكون من 12 نقطة.
مؤشر ملف الاستثمار	يتكون من 12 نقطة.
مؤشر النزاعات الخارجية	يتكون من 12 نقطة.
مؤشر الفساد	يقيس درجة الفساد الإداري، بما في ذلك العمولات والوسائط في أوساط صناعة القرار، ويتكون من 6 نقاط.
التوتر العسكري والسياسي	يتكون من 6 نقاط.
التوتر الديني	يتكون من 6 نقاط.
حكم القانون	يقيس نزاهة النظام القانوني والقضائي ونضوج مؤسساته، ويتكون من 6 نقاط.
التوتر العرقي	يتكون من 6 نقاط.
الديمقراطية والمساءلة	يتكون من 6 نقاط.
نوعية الإدارة العامة	يقيس درجة استقلال الخدمات العامة عن الضغوط والمصالح السياسية، ودرجة الحياد والإنصاف في التعيين على الوظائف الحكومية، ويتكون من ٤ نقاط.

وبالنظر إلى ما حققته ماليزيا على مستوى هذا المؤشر، نجد بأنها تحصلت على 75 نقطة في عام 2014، بينما تحصلت على 77 نقطة في عام 1995، وبذلك تكون ماليزيا قد تراجعت 2 نقطة فقط، ولكن هذا التراجع لم يؤدي إلى تراجعها وفق التصنيف كما في الجدول رقم (3). هذا، ويوضح الشكل رقم (5) نتائج ماليزيا بحسب المؤشرات الفرعية لدليل المخاطر القطرية.

شكل رقم (6): نتائج ماليزيا وفق دليل المخاطر القطرية (ICRG) (1995 – 2014)

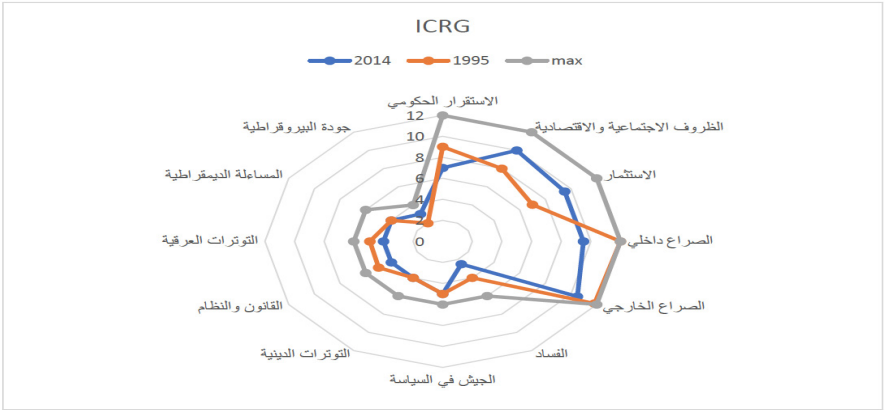

المصدر: بيانات دليل المخاطر القطرية (ICRG)

يتضح من الشكل السابق، بأن مؤشر الاستقرار الحكومي قد تراجع من 9 نقاط للعام 1995 إلى 7 نقاط للعام 2015 من أصل 12 نقطة، نظراً لكثرة حل الحكومات قبل اكتمال فترتها الدستورية والتغيرات المتكررة للتشكيل الحكومي نظراً لتقديم العديد من الوزراء استقالتهم مما أثر على وضع ماليزيا على مستوى هذا المؤشر، بينما ارتفع مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية من 8 نقاط إلى 10 نقاط من أصل 12 نقطة للفترة نفسها نتيجة استقرار وفعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت واضحة في رؤية ماليزيا 2020، وكذلك هو الحال بالنسبة لمؤشر الاستثمار ارتفع بدوره من 7 نقاط إلى 10 نقاط من أصل 12 نقطة للفترة ذاتها، وذلك نتيجة تحسين مستوى بيئة الأعمال الماليزية التي ساهمت بجعل ماليزيا أحد أهم مناطق الاستثمار عالمياً. إلا أن هناك انخفاضاً بسيطاً عانى منه مؤشر الصراع الداخلي بانخفاض 2 نقطة، وكذلك مؤشر الصراع الخارجي الذي انخفض بمقدار نقطة واحدة فقط. كما حافظت ماليزيا على مستوى نفس القيم لمؤشرات الجيش في السياسة (5 نقاط) والتوترات الدينية (4 نقاط) من أصل 6 نقاط، إلا أنها انخفضت بمقدار نقطة واحدة فقط في مؤشرات «الفساد، والقانون والتنظيم، والتوترات العرقية، والمساءلة والديمقراطية»، وارتفعت بمقدار نقطة واحدة فقط على مستوى جودة البيروقراطية.

وبناءً على ما سبق، تدل المؤشرات سابقة الذكر أن حالة المؤسسات الماليزية تتمتع ولو بشكل نسبي بالكفاءة والفعالية والاقتدار، وهي نتائج قد تكون واضحة في جانب تطور مؤشر التنمية البشرية لماليزيا، حيث كانت في 1980 مصنفة ضمن الدول ذات تنمية بشرية متوسطة بقيمة بلغت 0.57، بينما أصبحت ماليزيا في عام 2014 ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بقيمة وصلت إلى 0.78. إن ذلك التطور لم يكن إلا كنتاج لعمل مؤسسي متطور وفعال له مردود اجتماعي واقتصادي كبير.

ومع تولى «عبد الله بدوي» رئاسة الوزراء بعد أن تنازل عنها "مهاتير محمد" في أكتوبر 2003، استمر على نهج سلفه في سياساته وتحقيق أهداف رؤية 2020، والتأكيد على الأهداف الأساسية لماليزيا في التنمية والإصلاح. بيد أن سياساته ركزت على مكافحة الفساد بصفة عامة وفي مؤسسات الدولة وشركات قطاع العام بصفة خاصة. كما قام بالعديد من الإجراءات التي كان قد عارضها «مهاتير» من قبله، فقد فتح الباب أكثر للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تنامي العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية وتراجع حدة الخلافات السياسية معها عما كانت عليه في عهد «مهاتير»، فقد وصف «بدوي» التدخل الأمريكي في العراق بأنه «غير مقبول» على خلاف «مهاتير محمد» الذي عارض بشدة ذلك الأمر.

وقد استمرت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة «محمد نجيب» في تناغم مع خط سلفه «عبد الله بدوي»، حيث عارضت ماليزيا العدوان على غزة في عام 2008، واستنكرت استمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع عبر المحافل الدولية. كما دعمت ماليزيا فلسطين في طلب الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام 2013، فضلاً عن اعتراضها بشكل صريح على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014. وفيما يخص الموقف السوري، صوتت ماليزيا ضد المشروع الروسي في مجلس الأمن في أكتوبر من عام 2016، فضلاً عن دعواتها المستمرة عن البحث عن سبل لوقف الاقتتال في سوريا.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن القيادة الماليزية قد لعبت دوراً كبيراً في تغيير مسار تاريخ الدولة خاصة بعد الاستقلال، ويمكن تقسيم هذا التطور التاريخي إلى مراحل زمنية تولى فيها ستة رؤساء للوزارة، وهى: مرحلة تنكو عبد الرحمن (1957-1970) والتي اتسمت بالتعددية في بناء الأمة، ومرحلة تون عبد الرازق (1970-1976) والتي اتسمت بهيمنة المالايو والتكامل

الاقتصادي، ثم مرحلة تون حسن عون (1976-1981) والتي تميزت بالوحدة الوطنية، واعقبها مرحلة مهاتير محمد (1981-2003) والتي شهدت الانطلاقة والنهضة الاقتصادية[21]، وأخيراً مرحلة عبد الله بدوى (2003- 2009)، ومحمد نجيب تون (2009-حتى الأن) والتي تهدف إلى تحقيق رؤية 2020، ووصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة.

رابعاً: الخاتمة

من خلال تتبع وفحص التجربة الماليزية في المجال التنموي، يتضح لنا نجاح تلك التجربة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ويمكن ارجاع ذلك إلى العديد من العوامل، كالتخطيط الاقتصادي الجيد، وبعض العناصر الرئيسية والتي لها أثر إيجابي على معدلات النمو كالتعليم والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. كما واجهت ماليزيا العديد من المشكلات والأزمات الاقتصادية، ولا شك بأن التجربة الماليزية في مواجهة تلك الازمات مليئة بالكثير من العبر والدروس المهمة للدول العربية بصفة خاصة.

وبتتبع الخطط الماليزية بدءً من فترة ما بعد الاستقلال، نجد أن الحكومات الماليزية المتعاقبة قد قامت بوضع خطط قومية قصيرة وطويلة الأمد، اعتمدت بشكل كبير على منهج التخطيط المركزي، والتدخل الحكومي، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد وإعادة توزيع الدخل والثروة ومحاربة الفقر، وتعزيز وزيادة مشروعات البنية الأساسية والتركيز على القطاعات الرائدة التي تقود الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وقد تنوعت تلك الخطط ما بين خطط خمسية تمتد لفترة خمس سنوات وخطط قومية تمتد لأكثر من عشرين عاماً، وقد بدأت الخطط الخمسية بعد الاستقلال تحديداً منذ عام 1966[22]، أما الخطط القومية فقد بدأت مع بداية فترة السبعينيات وهي المرحلة التي تعد أولى مراحل التحول الاقتصادي، فقد وضعت الدولة خلال الفترة (1970-2020) ثلاث سياسات أو خطط رئيسية هي السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) في الفترة (1970-1990)، ثم سياسة التنمية الوطنية (NDP) خلال الفترة (1991-2000)، وأخيراً رؤية "Vision" 2020 خلال الفترة (1991-2020)، والتي أوشكت فترتها على الانتهاء، بعد أن استمرت أكثر من 25 عاماً، ومن المفترض أن تصل ماليزيا بنهاية تلك الفترة إلى مصاف الدول المتقدمة.

وقد اهتمت ماليزيا بالتخطيط الاقتصادي من حيث الاعداد والتنفيذ والمتابعة[23]. بالإضافة إلى شمولية وواقعية الأهداف، فقد صاغت ماليزيا أهدافاً واقعية ومدروسة تتفق مع قدراتها وما حققتها من إنجازات اقتصادية، كما وضعت أهدافاً شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معاً. وتجدر الإشارة بهذا الصدد ان التدخل الحكومي اقتصر على التوجيه وتوفير الخدمات الاستراتيجية، فالاقتصاد الماليزي هو اقتصاد مختلط، يجمع بين القطاع العام والخاص، وتلعب قوى السوق دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كان لتلك الخطط دور هام ومحوري في عملية صياغة السياسات الاقتصادية التنموية لماليزيا.

وقد انتهجت ماليزيا نهج العديد من المدارس الفكرية المختلفة التي تعرضت للنمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي والحديث. فبدءاً نجد انها قد اولت اهتماماً بدور الإسلام، باعتباره قوة دفع للتنمية الماليزية[24]، وعملت على تفعيل دور الأدوات الاقتصادية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف. كما تعد ماليزيا أكبر دول العالم في مجال التمويل الإسلامي[25]، فضلاً عن امتلاكها نظاماً إسلامياً متكاملاً كالمصارف الإسلامية.

كما يلاحظ أن ماليزيا في مجمل سياساتها منذ حصولها على الاستقلال، قد اتبعت نهج نماذج الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة، أو ما يعرف بالنيوليبرالية Neoliberalism، والتي بررت حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بالتدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الحل ينبع من تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة Laissez-Faire، بما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد اتبعت الحكومات الماليزية المتتابعة مدخل السوق الحر، المنبثق من تلك النماذج. فعملت على اشراك القطاع الخاص بشكل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

بيد أن ماليزيا في بعض الفترات اتبعت سياسات مناقضة لمذهب الحرية الاقتصادية المطلقة مثل نماذج الثورة على التبعية الدولية- The International-Dependence Revol tion، والتي رأت أن دول العالم الثالث تتبع الدول الغنية في الكثير من القرارات والسياسات، والتي تجعلها في وضع أكثر سوءاً[26]. وبذلك، يتضح أن نموذج المدخل الزائف -the False Paradigm Model، الذي انبثق من تلك النماذج، والذي يرى أن ما يعطى من نصائح من

قبل الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب، وذلك لأن معظم هؤلاء الخبراء ينتمون إلى الدول المتقدمة ويعملون بالوكالات والمنظمات الدولية، وهذا يمثل نوعاً من التحيز، بالإضافة إلى أنهم قد يقوموا بعمل نماذج اقتصادية وقياسية معقدة ورائعة، لكنها لا تتناسب مع الدول النامية، وبالتالي تفشل هذه النماذج في إحداث تنمية في تلك الدول. وقد اتبعت ماليزيا تلك السياسة اثناء فترة الأزمة المالية بها عام 1997، فقد أدارت الحكومة الماليزية تلك الأزمة بما يتناسب مع خصوصية المجتمع والدولة، واستندت إلى حلول نابعة من واقع الاقتصاد الماليزي وليس من وجهة نظر المنظمات الدولية[27].

وإذا ما تطرقنا للفكر الخاص بـ «مهاتير محمد» باعتباره أهم صانعي السياسات الاقتصادية لماليزيا، سنجد أنه كان يؤمن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واستخدام ما لديها من أدوات اقتصادية لضبط الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي. وقد انتقد بشدة فكرة اليد الخفية «لأدم سميث»، وفسرها على أنها تدخل في اضيق الحدود، أو بمثابة «معاهدة مع الشيطان»، وقد رأى ضرورة وجود دور إيجابي للدولة وأن هذا ما كان يقصده «سميث». غير أنه في ذات الوقت أعطى دوراً هاماً للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية بماليزيا، وقد ادخل «مهاتير» مصطلح «ماليزيا المتحدة» Malaysia Incorporated، ويعنى التعاون بين القطاع العام والخاص معاً في المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وتقوم فلسفة التنمية الاقتصادية في ماليزيا على فكرة ان تحفيز النمو الاقتصادي يحقق المزيد من العدالة وتوزيع الدخل ومن ثم زيادة مستويات المعيشة والقضاء تدريجيا على الفقر، وبالتالي فإن الفقراء هم أول المستفيدين من زيادة معدلات النمو الاقتصادية للدولة.

إن أداء ماليزيا في مجال محاربة الفقر قد تخطى كل التوقعات، فقد انعكست السياسات الاقتصادية المتبعة، في خفض معدلات الفقر بنسبة كبيرة. فبعد أن تخطت تلك النسبة في بداية فترة السبعينيات نصف عدد السكان، انخفضت إلى حوالي 37% بنهاية فترة السبعينيات، ثم وصلت إلى 15% عام 1990، وواصلت الانخفاض حتى بلغت 6% عام 2002، ثم 5.7% عام 2004، ثم إلى 1.7% عام 2012، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدني مستوى وهو 0.6% عام 2014.

يلاحظ أن الاقتصاد الماليزي لم يكن شيوعياً أو اشتراكياً[28]، كما أن ماليزيا لم تتبن بشكل صريح المنهج الكلاسيكي النيوو ليبرالي Classical Neo-Liberal. وبتوصيف أدق يمكن وصف الاقتصاد الماليزي بأنه اقتصاد رأسمالي حر Free-Market Economy[29]، ولكن بصبغة مختلفة، تنبع من رؤية ماليزيا الخاصة للرأسمالية، شريطة أن يكون في اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالي كان لابد للدولة ان تتدخل لتحقيق ذلك، ومن ثم اتخذت ماليزيا من شعار «التنمية مع العدالة» Growth with Equity، هدفاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة بها.

هذا، وقد توسطت ماليزيا في مجمل سياساتها بين أسلوبي النمو المتوازن والتي تؤكد على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي. والنمو غير المتوازن، والتي ترى أنه من الأفضل التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. وقد اتبعت ماليزيا مزيج من السياستين بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.

ولفهم واقع الاقتصاد الماليزي، سنحاول عمل تقسيم تاريخي لمراحل التنمية الماليزية، مما يتيح لنا الاستفادة أكثر من تلك التجربة. ويمكن تقسيم تلك المراحل على أربع فترات، وذلك وفقاً للحكومات والقيادات المتتابعة التي تولت السلطة خلال الفترة الممتدة بين الاستقلال إلى عام 2015. وقد ارتأينا ان نبدأ من فترة ما بعد حصول ماليزيا على الاستقلال عام 1957، باعتبارها فترة فارقة في تاريخ التنمية الاقتصادية لماليزيا، والتي بعدها بدأت مسيرة الصعود بالاقتصاد الماليزي. ولذا مرت بأربع مراحل هي: فترة الستينيات (ما بعد الاستقلال)، ثم فترة السبعينيات، ثم فترة الثمانينات والتسعينيات، وأخيراً الفترة الممتدة منذ 2003 حتى 2015. وإذا ما حاولنا عمل اسقاط نظري لنظرية المراحل الخطية "لروستو" على مراحل النمو الاقتصادي في ماليزيا، يمكن القول أن ماليزيا قد مرت بسلسلة من المراحل، وهي:

- مرحلة المجتمع التقليدي: وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل، وهي المرحلة التي مرت بها ماليزيا قبل مرحلة الاستقلال، وبالتالي فهو مجتمع يسوده انتاج منخفض جداً للفرد بسبب ضعف التكنولوجيا السائدة.

- مرحلة التمهيد للانطلاق: حيث استحدث خلالها تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ويزداد معدل التكوين الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدى إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي. وتنطبق تلك المرحلة على الفترة التي تلت استقلال ماليزيا وحتى نهاية الستينيات، واتبعت ماليزيا استراتيجية الإحلال محل الواردات (ISI).

- مرحلة الانطلاق: وتعتبر تلك المرحلة والتي بدأت مع بداية فترة السبعينيات أولى مراحل التحول الاقتصادي، حيث انتهجت الدولة السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP New Economic Policy)، وهي المرحلة الحاسمة والحرجة في تاريخ التنمية الاقتصادية بماليزيا، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث ثورة سياسية وصناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد فيها معدل الاستثمار الصافي كنسبة من الدخل القومي. وقد اتبعت ماليزيا حينها استراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير (EOI)، واتجهت الدولة إلى استراتيجية تعتمد على زيادة تصدير المنتجات الصناعية على حساب المنتجات الأولية.

- مرحلة الاندفاع نحو النضوج: دخلت ماليزيا في تلك المرحلة مع مطلع الثمانينيات، حيث تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيراً ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان. وهي الفترة الهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية لماليزيا، والتي دخلت فيها ماليزيا مع تولى «مهاتير محمد» رئاسة الوزراء.

- لم تصل ماليزيا لمرحلة الاستهلاك الوفير، والتي تمثل أرقى مراحل النمو، وأن كان ذلك ضمن أهداف رؤية 2020 هو ان تلتحق ماليزيا بمصاف الدول المتقدمة، والتي تتطابق مع تلك المرحلة.

الهوامش

(1) اعتبر البنك الدولي في ذلك التقرير أن هناك 13 دولة، يمكن أن يطلق عليهم القصص الناجحة من ضمنها ماليزيا، إضافة إلى بوتسوانا والبرازيل والصين وهونج كونج وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية ومالطا وعُمان وسنغافورا وتايوان وتايلاند.

(2) معدل النمو السنوي (للناتج المحلي الإجمالي) مقوماً بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2005. (والناتج المحلي الإجمالي) هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

(3) السياسة الاقتصادية الجديد New Economic Policy (NEP)، وتعرف أيضاً باسم الخطة التنفيذية الأولى First outline perspective plan، وقد تم إعدادها بواسطة خبراء في التخطيط الاقتصادي من ماليزيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والنرويج، وقد واستمرت تلك الخطة حتى عام 1990.

(4) والمتمثلة في ارتفاع الدين الخارجي للدولة بشكل كبير (24.3 مليار دولار) وتحقيق عجز كبير في موازنة الدولة وصل إلى 10.4 مليار دولار في عام 1982.

(5) الدولة التنموية Developmental State وفقاً لـ Leftwich: تعنى إعطاء الدولة دوراً قوياً في الاقتصاد والسياسة، وتدخلها في توجيه مسار التنمية. كما يمكن تعريف الدولة ذات الأداء التنموي الفعال على أنها تضمن حياة أفضل لكافة مواطنيها في إطار تعزيز الحريات الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وبإمكانها خلق قوة عمل تنافسية عالمياً، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتستند إلى خدمة مدنية دائمة على مبدأ الجدارة، ولديها إدارة عامة لا مركزية سليمة تستند إلى مفهوم الحوكمة المستجيبة - R sponsive Governance، ولديها إطار عمل قائم على فلسفة السوق الاجتماعي، وتقوم بتعبئة وإدارة مليتها العامة بكفاءة وفعالية، لتقضي على الفقر وتتجاوز الحد الأدنى لمستهدفات التنمية، وتدعمها السياسة الديمقراطية، بما يتفق مع توجهات وطموحات المجتمع.

(6) سياسة التنمية الوطنية National Development Policies (NDP)، وتعرف أيضاً باسم الخطة التنفيذية الثانية Second Outline Perspective Plan.

(7) وبالتالي مضاعفة GDP، ثمانية مرات بحلول 2020، فإذا كان GDP في 1990 حوالي 115 مليار رينجيت، فإنه بحلول 2000 يكون 230، وبحلول 2010 يكون 460، ثم في 2020 يصبح 920 مليار رينجيت.

(8) يقول محاضير في ذلك السياق:

«In order to progress toward Vision 2020 we have to manage the economy for steady and continuous growth. We must grow at 7 per annum for 30 years between 1990 and 2020. To attain this average. we must go for high growth in the early years. As the economy matures. growth will slow down. But even if growth slows down in the last ten years. the average of 7 percent would still be attained».

(9) ولم تحقق ماليزيا ذلك المعدل خلال مسيرتها التنموية إلا في عام 1973 بمعدل نمو 11.7%.

(10) تتفق بيانات معدلات النمو السابقة مع بيانات صندوق النقد الدولي (IMF)، والذي أكده في تقرير أخر معنون "آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية" - World Economic Outlook: F nancial Systems and Economic Cycles.

(11) تأسس حزب الأمنو أو ما يعرف بالمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة United Malays National Organization عام 1946، وكان يقتصر هدفه حينها على حماية مصالح الملايو، بعدها شمل الصينين والهنود.

(12) انسحبت بريطانيا من ماليزيا بعد أن ضمنت أن التيار الحاكم الجديد يقوده الارستقراط ورجال الاعمال غير الثوريين من الملايو، واللذان سعيا إلى توطيد العلاقات ببريطانيا بعد الاستقلال بهدف تمكين الاقتصاد الماليزي، وبذلك ضمنت بريطانيا استقرار مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. كما انها نجحت في إزاحة الحزب الشيوعي من الساحة السياسية رغم التأييد الجارف له إبان الحرب العالمية الثانية.

(13) فازت المعارضة بأربعين مقعداً من إجمالي 104 مقعد، في الوقت الذي حصل فيه حزب الأمنو على 42 مقعد فقط مما سبب مشاكل أكثر للملايو. ومن ناحية أخرى، كون الصينيون حزب «الجيراكان» Gerakan في عام 1968، وكانوا يطالبون بتحقيق المساواة والعدل، كما طالبوا بأنشاء جامعة تكون لغتها صينية ورفضوا استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس.

(14) ورغم النهاية الدامية لفترة تولي «عبد الرحمن» السلطة، إلا انه كان له دوراً كبيراً في تحقيق الاستقلال لماليزيا ولذلك لقب بأبو الاستقلال.

(15) قامت الدولة بتأسيس الجبهة الوطنية وضم إليها جميع الأعراق، وذلك لتقوية العلاقات الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي. ومن ناحية أخرى شجعت الدولة الملايو على الدخول في القطاع الصناعي وممارسة الأنشطة التجارية، كما عملت على توفير رأس المال في شكل قروض من خلال مؤسسات قومية مثل مؤسسة Pernas.

(16) تم إنشاء مشروع FELDA، والذي عمل على زيادة المساحات المخصصة للاستصلاح الزراعي، خاصة في زراعة محاصيل المطاط وزيوت النخيل وقصب السكر.

(17) أقر مشروع The Industrial Coordination Act (ICA)، عام 1975، والذي يلزم صاحب المشروع بتشغيل 30% على الأقل من الملايو، إلا أنه لاقى معارضة شديدة من رجال الاعمال الصينين فاضطر عام 1977 إلى تخفيض تلك النسبة.

(18) شُكلت ما يعرف بـ "لجنة ريد" عام 1956، والتي كان يقودها اللورد "وليام ريد" من المملكة المتحدة، وخبراء دستوريين من أستراليا والهند وباكستان، من أجل صياغة الدستور الماليزي وأنهت عمله في 1957. وعندما تشكلت ماليزيا نهائياً بعد دخول ولاية "صباح وساراواك وسنغافورة" تم تعديل الدستور في 1963، بيد أن خروج سنغافورة من الاتحاد عام 1965 أدى إلى تعديله مرة أخرى.

(19) تتمثل القيم الشرق آسيوية الخاصة بالعمل في: الانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة.

(20) يقول مهاتير محمد «تزدهر الديمقراطية عندما ترتكز على نمو اقتصادي واجتماعي سليم وقوى، وبالمثل بدون ديمقراطية ستواجه ماليزيا العديد من المعوقات».

(21) تعد فترة مهاتير محمد من أبرز وأهم الفترات التي مرت بها ماليزيا خلال مسيرتها التنموية، فقد حقق مهاتير ما لم يحققه غيره من قادة الفكر التنموي في ماليزيا، وأعطى نموذجاً للقائد المستنير، ولذلك أطلق على فترة حكمه بـ "الحقبة المهاتيرية"، وذلك لتوصيف ما حققه من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية خلال توليه رئاسة الوزراء.

(22) نفذت الدولة، الخطة الخمسية الماليزية الأولى (1966-1970)، والتي كان اهتمامها الأساسي بقضايا السكان والصحة والتعليم تطوير البنية التحتية، إضافة إلى القطاع الصناعي.

(23) إلى حد إلحاق الجهاز المسئول عن عملية التخطيط مباشرة برئيس الوزراء، وبالتالي اتخاذ القرارات الاقتصادية من القيادات العليا بطريقة مباشرة، بما يعرف بـ «وحدة التخطيط الاقتصادي» Economic Planning Unit. وأيضا يكون ذلك المكتب مسئولاً عن تنسيق تلك العمليات من خلال "وحدة تنسيق تنفيذ العمليات" Implementation Coordination Unit.

(24) «فالإسلام مَعنى بالعدل في كل مكان، والعدل ليس فقط من أجل المسلمين، بل من أجل الجميع».

(25) فهي تحتضن أكبر سوق للسندات الإسلامية (الصكوك) في العالم، وقد بلغ حجم الصكوك الإسلامية بماليزيا حوالي 47 مليار دولار وهو ما يمثل ثلثي إجمالي الصكوك المصدرة في العالم.

(26) ظهرت نماذج الثورة على التبعية الدولية، في السبعينيات من القرن الماضي كنتيجة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية. وقد رأت أن دول العالم الثالث بها الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية، والتي تجعلها في وضع أكثر سوءاً.

(27) يقول مهاتير محمد «تمكنت ماليزيا من الخروج من تلك الأزمة دون إثقال الدولة بالديون الخارجية أو بيع شركتها بأسعار زهيدة للأجانب ودون الانحاء إلى أي مخلوق».

(28) وكان أحد أسباب رفض أبناء الملايو للشيوعية، هو اعتقادهم أنها أيدولوجية ملحدة، وأنها ضد تعاليم الإسلام، هذا من ناحية، وأن الشيوعيين الماليزيين كانوا من أصول صينية وكانوا في قتال مسلح مع الدولة.

(29) يقول مهاتير في ذلك الشأن «إن ماليزيا تؤيد نظام السوق الحر، لكنه ليس ديناً من الأديان بالنسبة لنا، إنه مجرد نظام اقتصادي رسمه وأعده بشر، وسنلتزم به طالما انه يعطى النتائج المرجوة، فإذا لم يعطى تلك النتائج، فهل يجب علينا التقيد به بشكل أعمى؟». وقد أوضح مهاتير في كتابات أخرى ان ماليزيا تلتزم بالاستمرار في سياستها الاقتصادية الليبرالية والمتحررة Liberal Economic Policies طالما أنها تصب في مصلحة الاقتصاد الماليزي.

الملاحق

ملحق (1): قائمة الاختصارات

وكالة الاستخبارات الامريكية	Central Intelligence Agency	CIA
رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)	Association of Southeast Asian Nations	ASEAN
برنامج التمكين الاقتصادي للبوميبترا	Bumiputra Economic Empowerment program	BEEP
البنك المركزي الماليزي	Bank Negara Malaysia. (The Central Bank of Malaysia)	BNM
التصنيع الموجه إلى التصدير	Export-Oriented Industrialization	EOI
وحدة التخطيط الاقتصادي	Economic Planning Unit	EPU
المؤسسة الدولية للتنمية الادارية	International Institute for Management Development	IMD
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF
الإحلال محل الواردات	Import Substitution Industrialization	ISI
حزب الملايو الشيوعي	Malayan Communist Party	MCP
وزارة التجارة الخارجية والصناعة الماليزية	Ministry of International Trade and Industry Malaysia	MITI
حزب الملايو الوطني	Malayan National Party	MNP
وزارة الموارد البشرية الماليزية	Ministry of Human Resources	MoHR
سياسة التنمية الوطنية	National Development Policies	NDP
السياسة الاقتصادية الجديدة	New Economic Policy	NEP
مجلس العمليات الوطنية	National Operation Council	NOC
الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	Regional Comprehensive Economic Partnership	RCEP
مؤشرات التنمية العالمية	World development Indicators	WDI
الناتج المحلى الإجمالي	Gross Domestic Product (GDP)	ن.م.ج

المراجع العربية

موسوعة الدكتور مهاتير بن محمد، ترجمة عبد الرحمن الشيخ و آخرون.القاهرة: دار الكتاب المصري، 2004.

هدى ميتكيس و حسن بصري 2010. قضايا الإصلاح في ماليزيا. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض و حسن بصري 2012. ماليزيا ورؤية 2020: الإنجازات والطموحات.. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إبراهيم العيسوى. 2000. التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق.

أحمد عبد الونيس، و هالة الهلالي. 2010. "البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الإصلاح في ماليزيا." تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير هدى ميتكيس و حسن بصري، 83-128. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. نهضة الجنوب: تقدم بشرى في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. http://hdr.undp.org.

جابر سعيد عوض. 2005. «دور الدولة الماليزية في التنمية.» تأليف النموذج الماليزي للتنمية، تحرير كمال المنوفي و جابر سعيد عوض. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض. 2009. «إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق.» تأليف ماليزيا من منظور عالمي، تحرير حسن بصري و هدى ميتكيس، 167-196. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض. 2010. «رؤية القيادة لقضايا الإصلاح في ماليزيا.» تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير هدى ميتكيس و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض. 2012. «رؤية 2020: إطار نظري.» تأليف ماليزيا ورؤية 2020: الإنجازات والطموحات، تحرير جابر سعيد عوض و حسن بصري، 7-38. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض، و آخرون. 2006. «الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية لماليزيا.» تأليف الأطلس الماليزي، تحرير كمال المنوفي، جابر سعيد عوض و هدي ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رجاء إبراهيم سليم. 2000. «العلاقات المصرية - الماليزية.» تأليف العلاقات المصرية-الآسيوية، تحرير محمد السيد سليم و إبراهيم عرفات، الجيزة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رضا هلال. 2012. «السياسات الاجتماعية في ماليزيا في ضوء رؤية 2020.» تأليف ماليزيا ورؤية 2020: الإنجازات والطموحات، تحرير جابر سعيد عوض و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سعد عنان رضوان. 2016. السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة الدراسات العليا بالمشاركة مع جامعة الأقصى.

سهير حامد. 2007. إشكالية التنمية في الوطن العربى. عمان: دار الشروق.

السيد صدقي عابدين. 2000. «أثر الأزمة الآسيوية على العلاقات المصرية الآسيوية.» تأليف العلاقات المصرية-الآسيوية، تحرير محمد السيد سليم و إبراهيم عرفات، الجيزة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

صالح الشيخ. 2010. «التطوير الإدارى في ماليزيا.» تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير هدى ميتكيس و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد القادر محمد عطية. 2003. اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الله شحاتة. 2009. «اقتصاد المعرفة والقطاع الصناعى في التجربة الماليزية: الدروس المستفادة.» تأليف ماليزيا من منظور عالمي، تحرير حسن بصري و هدى ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد المطلب عبد الحميد. 2013. نماذج تنموية معاصرة. الإسكندربة: الدار الجامعية.

على عبد الوهاب نجا، و محمد سيد عابد. 2017. تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر. الإسكندرية: قسم الاقتصاد - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الاسكندرية.

عماد الدين أحمد المصبح. 2008. محددات النمو الاقتصادى في سورية خلال الفترة (2004-1970). «رسالة دكتوراة»، دمشق: جامعة دمشق.

فيصل المناور 2008، أثر إدارة الأزمات الاقتصادية على مبدأ سيادة الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية.

فيصل المناور 2013. «إدارة الأزمات – مقاربة في الاقتصاد السياسي». الكويت. مكتبة آفاق.

فيصل المناور 2014، «دور الإصلاح المؤسسي في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية»، سلسلة قضايا إدارية، صادرة عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، العدد (12).

كمال المنوفي، و آخرون. 2006. الأطلس الماليزى. تحرير كمال المنوفي، جابر سعيد عوض و هدي ميتكيس. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ماجدة صالح. 2010. «دور الدولة الماليزية في مجال إقرار حقوق المرأة.» تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير حسن بصري و هدى ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ماجدة صالح. 2012. «ماليزيا وإقامة مجتمع متماسك الأعراق وفقاً لخطة 2020.» تأليف ماليزيا ورؤية 2020: الإنجازات والطموحات، تحرير جابر سعيد عوض و حسن بصري، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: الجيزة.

محمد السيد سليم. 2006. الفكر السياسى لمهاتير محمد. الجيزة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد السيد سليم. عظماء آسيا في القرن العشرين. «مهاتير محمد 1925 إلى الأن.» تحرير ماجدة صالح. الجيزة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، و على عبد الوهاب نجا. 2007. التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

محمد عبد العزيز عجمية، و محمد على الليثي. 2004. التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد علي الليثي. 2005. التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياساتها). الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد مدحت أبو النصر. 2007. إدارة وتنمية الموارد البشرية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

مدحت أيوب. 2009. «تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة العالمية.» تأليف ماليزيا من منظور عالمي، تحرير حسن بصري و هدى ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مهاتير. 2004. الإسلام والأمة الإسلامية، في موسوعة الدكتور مهاتير بن محمد. ترجمة عبد الرحمن الشيخ و آخرون. المجلد الأول. القاهرة: دار الكتاب المصري.

ناهد عز الدين. 2010. «تطور مؤسسات المجتمع المدنى في ماليزيا.» تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير هدى ميتكيس، و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نبيه فرج أمين الحصري. 2009. تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

نعمة الله نجيب. 2000. أسس علم الاقتصاد، مؤسسات. الإسكندرية: شباب الجامعة.

نوال عبد المنعم بيومى. 2011. التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي. القاهرة: مكتبة الشروق.

نيفين عبد الخالق. 2005. «تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد.» تأليف النموذج الماليزى في التنمية، تحرير كمال المنوفي و جابر سعيد عوض. الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هدى ميتكيس. 2009. «السياسة الخارجية الماليزية في عالم متغير.» تأليف ماليزيا من منظور عالمي، تحرير حسن بصري و هدى ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هدى ميتكيس. 2010. «الإصلاح السياسي في ماليزيا.» تأليف قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير هدى ميتكيس و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هدى ميتكيس. 2012. «ماليزيا والعولمة في إطار رؤية 2020.» تأليف ماليزيا ورؤية 2020: الإنجازات والطموحات، تحرير جابر سعيد عوض و حسن بصري، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هدى ميتكيس، و آخرون. 2006. «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا.» تأليف الأطلس الماليزي، تحرير كمال المنوفي، جابر سعيد عوض و هدي ميتكيس، الجيزة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المراجع الانجليزية

Abhayaratne, Anoma. 2001. «Poverty Reduction Strategies in Malaysia 1970-2000: Some Lessons.» (Department of Economics and Statistics, University of Peradeniya). https://www.um.edu.my/docs/.../fea-wp-2004-014.pdf?

Ahmad, Hafiz Khalil, Muhammad Ilyas, Thahir Mahmood, and Muhammad Afzal. 2010. "Exploring the Effect of Total Factor Productivity Growth on Future Output Growth: Evidence from a Panel of East Asian Countries." Pakistan Economic and Social Review 48 (1): 105-122.

ASEAN. 2016. One Vision One Identity One Community. http://www.asean.org/.

Asid, Rozilee, Mohd Hizar Farhan Abdul Razi, Dullah Mulok, Mori Kogid, and and Jaratin Lily. 2014. "The Impact of Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate on Economic Growth in Malaysia: Some Empirical Evidence." Malaysian Journal of Business and Economics 1 (1): 73-86.

Barro, Robert J. 1996. Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study. National Bureau of Economic Research, Cambridge: NBER Working Paper 5698.

BNM. 2015. Annual Report 2014. Annual Report, Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia (BNM), (The Central Bank of Malaysia). http://www.bnm.gov.my/.

BNM. 2016. Economic Development in 2015: Annual Report. Annual Report, Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia (BNM), (The Central Bank of Malaysia) .

Brundtland. 1987. The World Commission on Environment and Development: Our Common Future. United Nations. Accessed March.

CIA. 2016. The World Factbook. March 15. https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/my.html.

Clunies-Ross, Antony, David Forsyth, and Mozammel Huq. 2009. Development Economics. First. London: McGraw-Hill.

Dang, Giang, and Low Sui Pheng. 2015. "Infrastructure Investments in Developing Economies: The Case of Vietnam." Chap. 9 in Theories of Economic Development, 11-26. Springer. http://www.springer.com/978-981-287-247-0.

Domar, Evsey D. 1947. "Expansion and Employment." The American Economic Review (American Economic Association) 34-55. http://www.jstor.org/stable/1802857.

2015. "Eleventh Malaysia Plan: The "Last Miles" to 2020,." Economic Research / Malaysia (Maybank: B Research). info.maybank2u.com.sg/pdf

Fatah, Fazleen Abdul, Nasuddin Othman, and Shamsiah Abdullah. 2012. "Economic Growth, Political Freedom and Human Development: China, Indonesia and Malaysia." International Journal of Business and Social Science 3 (1): 291-299.

Forbes. 2016. Malaysia - Forbes. http://www.forbes.com/places/malaysia/.

Ghoneim, Ahmed. 2012. "Malaysia's vision 2020: What should be included on the economic front from an outsider point view." In Malaysia's Vision 2020: Achievements & Aspirations, edited by Gaber Awad and Hassan Basry, 375-410. El Giza: Department of Malaysian studies, Cairo University.

Haller, Alina-Petronela. 2012. "Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge." Economy Transdisciplinarity Cognition 15: 66-71.

Harrod, R. F. 1939. "An Essay in Dynamic Theory." The Economic Journal (Blackwell Publishing for the Royal Economic Society) 14-33. http://www.jstor.org/stable/2225181.

Haseeb, Muhammad, Nira Hariyatie Hartani, Nor' Aznin Abu Bakar, Muhammad Azam, and Sallahuddin Hassan. 2014. "Export, Foreign Direct

Investment and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia (1971-2013).” American Journal of Applied Sciences 11 (6): 1010-1015.

Hoff, Karla, and Joseph E. Stiglitz. 2000. “Modern Economic Theory and Development.” Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, Dec: 389–485.

Hussin, Fauzi, Norazrul Mat Ros, and Mohd Saifoul Zamzuri Noor. 2013. “Determinants of Economic Growth in Malaysia.” Asian Journal of Empirical Research 3 (9): 1140-1151. http://aessweb.com/journal-detail.php?id=5004.

Hussin, Mohd Yahya Mohd, Fidlizan Muhammad, Mohd Fauzi Abu Hussin, and Azila Abdul Razak. 2012. “Education Expenditure and Economic Growth: A Causal Analysis for Malaysia.” Journal of Economics and Sustainable Development 3 (7): 71-82. www.iiste.org.

IMD. 2016. International for Management Development, World Competitiveness Center - WCY Ranking. Accessed Aug 2015. http://www.imd.org/wcc/news-wcy-ranking/.

IMF. 2015. The International Monetary Fund (IMF) and the Millennium Development Goals. Accessed Dec 2015. https://www.imf.org/external/np/exr/facts/mdg.htm.

. 2006. “IMF Survey.” WEO analyzes Asian growth, metals price boom, September 11: 264-266. www.imf.org.

IMF. 2006. World Economic Outlook: Financial Systems and Economic Cycles. Washington, D.C.: International Monetary Fund. http://www.imf.org.

Ismail, Rahmah, Noorasiah Sulaiman, and Idris Jajri. 2014. “Total Factor Productivity and Its Contribution to Malaysia’s Economic Growth.” Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology 7 (23): 4999-5005.

Kawangit, Razaleigh Muhamat, Abdul Ghafar Don, Salasiah Hanin Hamjah, Fariza Md.Sham, Badlihisham Mohd.Nasir, Muhammad Faisal Asha’ari, Siti Rugayah Tibek, et al. 2012. “The History of Ethnic Relationship in Malaysia.” Advances in Natural and Applied Sciences, 504-510.

Kim, J.I.,, and L Lau. 1994. “The sources of economic growth of the East

Asian newly industrialized countries." Journal of Japanese and International Economics 8: 235-271.

Latif, Nurul Wahilah Bt. Abdul, and Nora Yusma Bt. Mohamed Yusof. 2007. "The Impact of Education on Economic Growth: The Case of Malaysia." The 5th ASEAN Symposium on Educational Management and Leadership (ASEMAL 5), 18-19 August 2007. Legend Hotel, Kuala Lumpu: Unpublished. 1-5. http://repo.uum.edu.my/1626/.

Leftwich, Adrian. 1995. "Bringing politics back in: Towards a model of the developmental state." Journal of Development Studies 31 (3): 400-427.

Lewis, W. Arthur. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour." The Manchester School 22: 139-191.

Mahathir. 2004. Part 1: Regional development and community-Pacific ,in Development and Regional Cooperration, in Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohamed. Vol. 9. Kuala-Lumpur: Dar Al-Kitab.

2004. Part 2: Regional Cooperation and the Digital economy, in Development and Regional Cooperration, in Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohamed. Vol. 9. Kuala-Lumpur: Dar Al-Kitab.

2004. Part 2: The Malaysian Currency Crisis, in Malaysia, in Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohamed. Vol. 5. Kuala-Lumpur: Dar Al-Kitab.

2004. Part 3: Managing The Malaysian Economy, in Malaysia, in Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohamed. Vol. 5. Kuala-Lumpur: Dar Al-Kitab.

2004. Politics, Democracy and the New Asia, in Encyclopedia of Dr. Mahathir Bin Mohamed. Vol. Eight. Kuala-Lumpur: Dar Al-Kitab.

1970. The Malay Dilemma. Singapore: D. Moore for Asia Pacific Press.

Malaysian EPU. 2016. All Malaysian Plans. http://www.epu.gov.my/en/previous-plans.

Malthus, Thomas. 1798. An Essay on the Principle of Population, . London: J. Johnson, in St. Paul's Church-Yard.

Marx, Karl. 1867. Capital: A Critique of Political Economy. Moscow: Progress Publishers.

MIM. 2016. The Malaysia Incorporated Concept: A Key Strategy in Achieving Vision 2020. http://portal.mim.org.my/resources/MMR/9209/920906.Htm.

MITI. 2015. Ministry of International Trade and Industry Malaysia (MITI) Report 2014. Annual Report, Kuala Lumpur: Ministry of International Trade and Industry Malaysia. Accessed April 2015. http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/1771?mid=72.

Mohan, Ramesh. 2007. "A Panel Data Analysis of FDI, Trade Openness, and Liberalization on Economic Growth of ASEAN-5." The Empirical Economics Letters 6 (1): 35-44.

Pack, H.,, and J.M. Page. 1994. "Accumulation, Exports and Growth in the high performing Asian Economies." Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy 40: 199-236.

Page, John. 1994. "The East Asian miracle: Four Lessons for Development policy." Chap. 2 in World Bank, edited by Stanley Fischer and Julio J. Rotemberg, 219 - 282. New York: Oxford University Press. http://www.nber.org/chapters/c11011.

Prime Minister's Office of Malaysia. 2016. Dec. http://www.pmo.gov.my/home.php.

Quandl. 2016. Malaysia - Economy Data - Data from Quandl. https://www.quandl.com/collections/malaysia/malaysia-economy-data.

Ricardo, David. 1817. Principles of Political Economy and Taxation. London: Everyman.

Robbins, Lord. 1968. The Theory of Economic Development in the History of Economic Thought. London: Macmillan and CO LTD.

Rostow, Walt Whitman. 1960. The stages of economic growth : A Non-Communist manifesto. Third. New York: Cambridge university press.

Sali-i-Martin, Xavier. 1997. "I Just Ran Four Million Regressions." National Bureau of Economic Research (American Economic Review) 87 (2): 78-183.

Samuelson, Paul, and William D. Nordhaus. 2005. Economics. Eighteenth. McGraw-Hill Publishing company.

Schumpeter, Joseph A. 1939. BUSINESS CYCLES: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process. New York: McGraw-Hill Book Company.

Schwab, Klaus, and et al. 2015. The Global Competitiveness: Report 2015–

2016. Geneva: World Economic Forum within the framework of the Global Competitiveness and Risks Team. www.weforum.org/gcr.

Shaari, Mohd Shahidan Bin, Thien Ho Hong, and Siti Norwahida Shukeri. 2012. "Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Malaysia." International Business Research 5 (10): 100-106.

Smith, Adam. 1976. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Oxford: Clarendon Press.

Solow, Robert M. 1956. "A Contribution to the Theory of Economic Growth." Quarterly Journal of Economics (MIT Press) 70: 65-94. http://links.jstor.org/sici?sici=0033-5533%28195602%2970%3A1%3C65%3AACTTTO%3E2.0.CO%3B2-M.

Swan, Trevor Winchester. 1956. "Economic Growth and Capital Accumulation." The Economic Record 32 (2): 334-361.

Todaro, Michael, and Stephen Smith. 2010. Economic Development. Eleventh. Addison-Wesley Publishing company.

Transparency International. 2017. http://www.transparency.org. Feb 11. http://www.transparency.org/cpi2015.

Ullah, Farid, and Abdur Rauf. 2013. "Impacts of Macroeconomic Variables on Economic Growth: A Panel data Analysis of selected ASIAN countries." GE-International Journal of Engineering Research 23-34. www.gejournal.net.

UNDP. 1990. Human Development Report. Development Report, New York: United Nations Development Programme (UNDP), Oxford University Press.

Wahyudi, Setyo Tri, and Mohd Dan Jantan. 2012. "The Determinants of Economic Growth in ASEAN-4 Countries: An Application of Solow-Swan and Mankiew-Romer-Weil Models." China-USA Business Review 11 (4): 462-473.

Wawasan 2020. 2008.The Way Forward-Vision 2020. http://www.wawasan2020.com/vision/index.html.

Wikipedia.2016.Bumiputera(Malaysia).Feb13. https://en.wikipedia.org/wiki/Bumiputera_%28Malaysia%29.

2016. Hussein Onn. Jun 15. https://en.wikipedia.org/wiki/Hussein_Onn.

2016. Reid Commission. Jun 21. https://en.wikipedia.org/wiki/Reid_Commission.

World Bank. 2000. Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

World Bank. 2008. The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. The Growth Report, Washington: The International Bank for Reconstruction and Development & The World Bank. www.worldbank.org & www.growthcommission.org.

2017.World development Indicators (WDI), Malaysia | Data. Jan 3. http://data.worldbank.org/country/malaysia.

Young, A. 1995. "The tyranny of numbers: Confronting the statistical realities of the East Asian growth experience." Quarterly Journal of Economics 110: 641-680.

Yusoff, Mohammed B. 2008. "Exports, Education, and Growth in Malaysia." Accessed 2 12, 2016. http://irep.iium.edu.my/26004/1/a02-43,Dr.Mohammed_B._Yusoff.pdf.

Yusoff, Mohammed B. 2012. "Foreign Direct Investment, Exports, Education, and Growth in Malaysia." Social Science Letters 1 (1): 28-32.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

53 - واقع المخاطر الإجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د . محمد باطويح د. فيصل المناور

54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور د .عبدالحليم شاهين

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 23154 الصفاة 13092 دولة الكويت

(965) 24843015 : (965) 24843130 24844851 :

info@alpf.org.kw • www.arabpf.org

@alpf_kw alpfkuwait

alpf.kw alpfkuwait